الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق
والعلوم السياسية والاادارية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

دور مكننة المحاكم في تحسين جودة الخدمات القضائية في لبنان

تقرير حول العمل في قصر عدل بيروت

أعد لنيل شهادة الماستر المهني في الحقوق

قسم التخطيط والإدارة العامة

إعداد:

ريهام علي رعد

لجنة المناقشة

الدكتور وليد سليم صافي	الأستاذ المشرف	رئيسـًا
الدكتور مصطفى إسماعيل الشامية	أستاذ مساعد	قارئـًا
الدكتورة باتريسيا جرجس القزي	أستاذ مساعد	عضوًا

2025

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة

عن الآراء الواردة في هذا التقرير، وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط.

الإهداء

إلى عائلتي،

سندي في كل خطوة أهدي هذا العمل المتواضع، عرفانًا ومحبةً...

كما أتمنى أن يكون هذا التقرير هادفًا ومسهمًا.

الشكر

الشكر لله تعالى،

كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان لكل من ساهم، من قريب أو بعيد، في إعداد هذا التقرير، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف الدكتور وليد صافي لما قدمه من دعم وتوجيه وإرشاد خلال مراحل إنجاز هذا العمل.

كما أقدم الشكر للجنة المناقشة الكريمة بكل أعضائها على قبولهم لمناقشة هذا التقرير وإبداء ملاحظاتهم القيمة.

كما أعبر عن إمتناني لإدارة الجامعة اللبنانية وهيئة التدريس، التي مهدت لنا السبل الممكنة للتعلم والنجاح.

الملخص:

يشهد العالم تطورًا متسارعًا في مجال التحول الرقمي، حيث باتت التقنيات الحديثة تستخدم على نطاق واسع في تحسين أداء المؤسسات، بما في ذلك القطاع القضائي. وفي هذا السياق، بدأت الدولة اللبنانية، في السنوات الأخيرة، السعي نحو مكننة المحاكم كخطوة ضرورية لتحديث القضاء وتيسير الوصول إلى العدالة.

يهدف هذا التقرير إلى دراسة واقع مكننة محاكم قصر عدل بيروت، من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم هذه العملية، وإستعراض المراحل التي مرّت بها، بالإضافة إلى تقييم التحديات التقنية والبشرية التي واجهتها. كما يسلّط الضوء على تأثير المكننة في تحسين كفاءة العمل القضائي، وتسريع الإجراءات، وتحقيق الشفافية.

وينطلق التقرير من فرضية مفادها أن التحول الرقمي في المحاكم اللبنانية يمثل خطوة واعدة، لكنه لا يزال يواجه العديد من العقبات التي تتطلب معالجة جذرية وتخطيطًا استراتيجيًا متكاملًا.

ويختتم التقرير بتقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها دعم مشروع المكننة وتعزيز فعاليته بما ينسجم مع واقع المحاكم اللبنانية ومتطلبات العدالة الحديثة.

RESUMÈ

LE Monde connaît une transformation numérique accélérée‹touchant divers secteurs‹y compris le systéme judiciaire.

Dans ce contexte‹ l'Ètat libanais a entrepris‹ces dernières années‹une démarche vers l'informatisation des tribunaux en vue de moderniser la justice et de faciliter l'accés aux services judiciaires.

Ce rapport vise à étudier la réalité de l'informatisation au palais de justice beyrouth en analysant le cadre juridique et organisationnel qui régit ce processus‹en retraçant ses étapes‹et en évaluant les défits techniques‹humains et intitutionnels auxquels il est confroté. Il met également en lumière les impacts de la numérisation sur l'éfficacité du travail judiciaire‹l'accélération des procédures‹et la transparence des services rendus.

Le rapport repose sur l'hpothése selon laquelle la transformation numérique du système judiciaire libanais représente une avancée prometteuse‹mais qui demeure entravée par plusieurs obstacles nécessitant des solutions et une planification stratégique cohérente.

Enfin‹ce travail se conclut par une série de constats et de recommandations visant à soutenir lr processus d'informatisation et à renforcer son efficacité dans une perspective de justice moderne et accessible.

The summary

The world is witnessing a rapid digital transformation across various sectors،including the judical system.In this context،the Lbanese state has،in recent years،initiated efforts to digitize its courts as a necessary step toward modernizing the judiciary and facilitating access to justice.

This report aims to examine the current state of court digitization in Beirut،by analyzing the legal and organizational franework governing this process،reviewing the key stages of its implementation،and evaluating the technical،human،and institutionl challenges it faces.It also highlihts the impact of digitization on improving judicial efficiency،accelerating procedures،and enhancing transparency.

The report is based on the hypothesis that the digital transformation of the Lebanese judicial system is a promising intiative،yet still hindered by several obstacles that require comprehensive solutions and strategic planning.

Finally، the report concludes with a set of findings and recommendations intended to support the digitization process and strengthen its effectiveness in line with the reqiurements of a modern justice system.

ملخص تصميم التقرير

القسم الأول: مشروع مكننة محاكم لبنان يبدأ من قصر عدل بيروت

- **الفصل الأول: قصر عدل بيروت خطوة جديدة نحو المكننة**
- **الفصل الثاني: المكننة خطوة أساسية لتسريع تحقيق العدالة**

القسم الثاني: الواقع الصعب ورؤية نحو مستقبل أفضل

- **الفصل الأول: تطبيق مشاريع المكننة في العدلية**
- **الفصل الثاني: خطوات استراتجية نحو المستقبل الرقمي**

المقدمة

التقدم العلمي الذي افتتحه الأسكتلندي جيمز وات من خلال اختراعه المحرك البخاري، قاد في نهاية القرن الثامن عشر الى الثورة الصناعية التي باتت مصدر الثروة الرئيسي. وانضم انطلاق انترنت عام 1973 إلى الانجازات العلمية التي سبقته مثل الكهرباء، الهاتف، التلغراف، الراديو، التلفاز والكمبيوتر، ليصبح في العام 1983 مع إنشاء المجالات المتعلقة به، واحداً من أهم مكونات اتجاهات التغيير في نهاية القرن العشرين. اما الثورة الصناعية الرابعة التي تتمثل بالتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة والبلوكتشين، تفتتح عصراً جديداً من التغيير والتحولات الجيوسياسية[1].

وعليه فأن الثورة الصناعية الكبرى في العديد من دول العالم، أدت إلى إدخال التحسينات في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والكثير من المتغيرات وساهمت تباعا في صناعة التكنولوجيا. ولم يتم الاكتفاء بإكتساح التكنولوجيا دول العالم، فقد تم تطويرها بشكل مستمر بما ينعكس ايجابًا على تيسير المعاملات اليومية والمالية على افراد المجتمع، حيث إن المجتمعات لم تكد تستوعب التطورات التكنولوجية حتى انفجرت ثورة جديدة في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين وهي الثورة المعلوماتية الأمر الذي أدى الى خلق مجتمع المعلومات، مما أثمر عن هذا المجتمع ولادة الانترنت، وهذا نتاج الازدواج ما بين أدوات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات. ولقد أحدثت الثورة المعلوماتية تطورات كبرى في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية، وخلق فرص متنامية للمعاملات المختلفة وتبادل المعلومات والتجارة الإلكترونية والتواصل الاجتماعي الإلكتروني، بحيث أصبح العالم أشبه بالقرية الافتراضية الصغيرة دون أي أدنى اعتبار للحدود الجغرافية في العالم يمكن خلالها التعامل مع جميع من يعيش على كوكب الأرض بمجرد الضغط على لوحة المفاتيح أو لمس الشاشة الصغيرة[2].

كما يمكن تعريف ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأنها تلك الظاهرة عميقة الأثر تتجلى بظهور الابتكارات والاختراعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناءً عليه فإن العلاقة تبدأ بالتقارب أكثر مع الحوسبة والاتصالات من خلال استخدام التقنية فيما يتعلق بالنصوص والأصوات والصور، كما أن طرق إيصال المعلومات والبيانات تعتمد على أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة

[1]وليد صافي، الاتجاهات التي غيرت العالم، الاقتصاد والعالم،10.07.2021
متاح على الموقع، تاريخ التصفح 10-2-2024 https://www.iktissadonline.com/.
[2]فاطمة احمد بلال، رسالة بعنوان دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة، كلية القانون قطر، كانون الثاني 2023،ص1.

والتلفزيونات ذات الوظائف المتعددة، كما تترك الابتكارات التقنية أثرًا في العمليات المستمرة، منها إلغاء القيود التنظيمية وتحرير الأسواق والشبكات الأساسية العالمية وتسهيل طرق وصولها إلى الإنترنت بأفضل الطرق، وتؤدي هذه الابتكارات أيضًا دورًا رئيسيًا في إجراء تغييرات واضحة على الكيفية التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها، ويظهر الأثر في كيفية تحسين القدرة على الحركة والابتكارات وتوسيع نطاق نشر الأفكار. .تكنولوجيا المعلومات من أبرز الثورات والطرق التي أحدثت تغييرًا جذريًا في العالم بأسره خلال العشرين سنة الماضية، حيث أصبحت البشرية أكثر قدرة على التواصل معًا وفوريًا في مختلف أرجاء العالم وتحديدًا بعد ظهور الإنترنت، كما أن انطلاق ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد جاء بتطوراتٍ عديدة منها تقديم خدمات الإنترنت والهواتف الذكية، فقد أصبح تنظيم الأعمال والأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أكثر سهولة، كما شهد عالم الأعمال أيضًا أثرًا إيجابيًا من خلال تحقيق الكفاءة والسرعة بالاتصال بين الشركات والوصول إلى المستهلكين وبالتالي جني أكبر قدر من الأرباح، وفي الآونة الأخيرة أصبحت منصات التواصل الاجتماعي والإنترنت شبكة ترويج للأعمال ناجحة، كما ازدادت فرص تبادل الثقافات والتفاعل مع الجنسيات المتفاوتة [3].

دخلت الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الآونة الأخيرة في عدد من المجالات منها التجارة والنقل والخدمات اللوجستية العالمية والإدارات العامة و تم استخدامها في مجال عمليات المعالجة والتواصل مع شريحة العملاء المستهدفة، وساهم ظهور الشبكة الإلكترونية على ابتكار أحدث التطبيقات التي تخدم هذه التكنولوجيا كما اصبح بالإمكان تراسل المعلومات إلكترونيا، وفي الوقت الحالي بدأت المستندات الورقية بالتلاشي والاختفاء والتحول الى أنظمه إلكترونية وذلك لما تعود به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من فوائد منها موثوقية أكبر ودرجة سرعة عالية جدا في معالجة البيانات في حال كانت قاعده البيانات الضخمة، ورفع جودة عملية تبادل المعلومات بين المؤسسة كما أن المعلومات الإلكترونية تصبح متوفرة حين الحاجة إلى استعمالها في المهام المتنوعة وكذلك فإنها متوفرة على مدار 24 ساعة طوال أيام السنة وهي تختصر الوقت.

[3] GRAZIA D. Santangelo،the impact of the information and communications technology revolution on the internationalization of corporate technology،volume10،issue6،december2001 متاحة الترجمة على موقع https://mqalaat.com.

وعليه فقد فرضت التكنولوجيا نفسها على مختلف المجالات والقطاعات وبالتالي أصبح القطاع العام أمام نماذج إدارية ونظم جديدة، فرضت تحديات جديدة حول قدرة هذا القطاع على مواكبة التطور وبالتالي إعداد وإبتكار نماذج إدارة جديدة وإعادة النظر بالنظام البيروقراطي القائم، وخاصة في ظل عصر التحول الرقمي الذي نشهده اليوم على المستوى العام والخاص وعصر الحكومات الالكترونية والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. فكل هذه المتغيرات فرضت نفسها على بيئة العمل ووضعت الدولة والقطاع العام أمام مفاهيم إدارية جديدة، لتتأقلم مع التحول الرقمي، فالتحول الرقمي اليوم ليس ترفًا بل هو توجه عالمي وعليه فقد اختارت أغلب بلدان العالم ومنذ سنوات المسار الرقمي لأنشطتها الاقتصادية وقطاعاتها الصناعية وعلاقاتها التجارية.

وقد دخلت المكننة في مختلف القطاعات والمرافق العامة ومن هذه المرافق، المرفق العام الذي تديره السلطة القضائية، وهو من أهم المرافق العامة فهو يتعلق بالعدالة، فحسن إدارة وتطبيق العدالة ينعكس إيجابا على المجتمع ويؤدي إلى تطوره وإزدهاره حتى أن بعض الدول المتطورة لم تكتفي فقط بالمكننة بل أدخلت الذكاء الاصطناعي في القضاء.

في لبنان، يشكّل القضاء احدى السلطات الدستورية الثلاث في الدولة، الى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويلعب دورًا أساسيًا في تحقيق العدالة، وضمان سيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات، مع التأكيد على مبدأ استقلاليته عن باقي السلطات، ولا يخضع إلا للقانون. فالمادة 20من الدستور اللبناني تقر بوجوب قيام المحاكم القضائية اذ نصت: "السلطة القضائية تتولاها المحاكم على إختلاف درجاتها وإختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون والقضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني"[4].

تمارس السلطة القضائية سلطتها في ميادين مختلفة أهمها:

القضاء العدلي وتتولاه المحاكم العدلية وينقسم الى قضاء مدني وجزائي.

[4] الجمهورية اللبنانية، الدستور اللبناني، المادة 20 متوفر على الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية اللبنانية: http://www.presidency.gov.lb/. تاريخ الاطلاع 2 شباط 2025

المحاكم العدلية درجات: محاكم الدرجة الأولى، محاكم الدرجة الثانية او الاستئناف. وفي مركز كل محافظة محكمة استئناف واحدة على الأقل تتألف من عدة غرف ويتولى الاحكام في كل غرفة ٣ قضاة ولدى كل محكمة استئناف نيابة.

محكمة التمييز وتتألف من عدة غرف ولدى محكمة التمييز نيابة عامة وليس في لبنان إلا محكمة تمييز واحدة مركزها العاصمة بيروت.

القضاء الإداري يتولاه مجلس شورى الدولة مركزه بيروت، القضاء الدستوري يتولاه المجلس الدستوري والقضاء العسكري.

ولا بد من الإشارة الى وجود هيئات قضائية متخصصة في ميادين محددة مثل مجلس العمل التحكيمي – المجلس العدلي–محاكم الغش.

بعد الاطلاع على التحولات العالمية في المجال الإداري والتحول الرقمي ودخول التكنولوجيا والمكننة في كافة الأعمال الإدارية، وبعد الاطلاع على التنظيم القضائي في لبنان، ونظرا لأهمية العدالة في بناء وتطوير المجتمع. لا بد من تطوير المحاكم القضائية والنيابات العامة وجميع مرافق السلطة القضائية، فاعتماد المكننة والتحول الرقمي يساهم في تفعيل أدائها واستعادة ثقة المواطنين، وخاصة في ظل الوضع الراهن حيث يعيش لبنان إضافة الى أزمته الاقتصادية، أزمة ثقة بين المواطن اللبناني والسلطة بشكل عام، والقضاء بشكل خاص. وهذه الأزمة تترافق مع ضعف في أداء المؤسسات الحكومية، التي تعاني بدورها من مشاكل تنظيمية وإدارية وبيروقراطية، وهي بحاجة للإصلاحات البنيوية والهيكلية ومن هنا تطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن الانتقال من النموذج القضائي التقليدي الى النموذج الرقمي في لبنان؟ ومنها تتفرع عدة تساؤلات حول:

إمكانية بناء التزام واضح بإنجاح المشروع ومواجهة الصعوبات التي تواجهه..

تطوير قدرات الموظفين ومؤهلاتهم لمواكبة التطور التكنولوجي وضخ موارد بشرية متخصصة.

الاستجابة لمتطورات الامن السيبراني.

للإجابة عن هذه الإشكالية وما يندرج ضمنها من تساؤلات، قررنا تناول هذا الموضوع من زاوية ميدانية، إنطلاقًا من قصر عدل بيروت، حيث نعمل في قلم محكمة المخالفات، وهو ما شكل الدافع لإعداد هذا التقرير حول مكننة المحاكم في لبنان.

كما ان بيروت تعد المركز الرئيسي للمحاكم في لبنان، ومنها انطلق مشروع المكننة، وهو ما يعزز أهمية اختيار هذا الموقع كنموذج للدراسة.

يشرف على هذا التقرير الدكتور وليد صافي.

خلال دراسة هذه الإشكالية، سنعتمد على الحلول المناسبة لها من خلال المناهج التالية:

المنهج الوصفي: لوصف واقع الحال في قصر عدل بيروت والمحاكم لتبيان المشاكل التي تواجها المحاكم اثناء العمل وجمع المعلومات حول مشروع المكننة.

المنهج التحليلي: من خلال عرض الأفكار والمعطيات وتحليلها والتمييز بينها بهدف معالجة المسألة لإيجاد الحلول المقترحة لحل الإشكالية.

وانطلاقا من موضوع التقرير وأهدافه، سنعرض في القسم الأول الواقع الحالي قي قصر عدل بيروت، من حيث الهيكلية ونظام العمل، وتعريف التحول الرقمي وننتقل في القسم الثاني الى عرض مشاريع وزارة العدل في مجال المكننة والتحول الرقمي، مع تسليط الضوء على النجاحات والاخفاقات، وطرح الحلول لمواجهة التحديات وطرح إستراتيجية للتحول الرقمي وصولا الى المحاكم الإلكترونية مع تسليط الضوء على الانعكاسات الإيجابية للتحول الرقمي في عمل المحاكم.

القسم الأول: مشروع مكننة محاكم لبنان يبدأ من قصر عدل بيروت

قصر العدل في بيروت ويُطلق عليه اختصارًا قصر العدل أو قصر المحاكم، هو مبنًى حكومي تابع لسلطة القضاة، ويُعد مجمّعًا يقع في العاصمة اللبنانية. وتعدّ وزارة العدل المسؤولة المباشرة عن سيرورة وأداء قصر العدالة من حيث الإدارة، والعنصر البشري، ومسؤولة عن صيانة مباني قصور العدل ونظافتها المعنوية والمادية على كلّ الأراضي اللبنانية وترميمها من الداخل والخارج، كمباني حكومية عمومية تمثل مؤسسة القضاء اللبناني.

يشهد العالم اليوم ثورة رقمية وتكنولوجية غير مسبوقة، وهو ما دفع الحكومة اللبنانية ووزارة العدل الى السعي للانخراط في هذا المسار، من خلال مواكبة التطورات التقنية، واعتماد مشاريع مكننة المحاكم كخطوة أساسية نحو التحول الرقمي.

في هذا السياق، يشكل مشروع مكننة قصور العدل خطوة مركزية في مسار التحول الرقمي، ويعتبر قصر عدل بيروت نموذجًا يجتذى به لقياس مدى جهوزية البنية التحتية الإدارية والتقنية اللازمة لإنجاح هذا التحول. لذلك، سنتناول في الفصل الأول من هذا القسم، وصفًا دقيقًا لهندسة قصر العدل، ونظام العمل الداخلي فيه، مع الإضاءة على بعض الإدارات والأنشطة التي تشكل جزءًا من المنظومة القضائية، تمهيدا لعرض المشاريع المتعلقة بالمكننة والتحول الرقمي في القضاء اللبناني في الفصل الثاني من هذا القسم.

الفصل الأول: قصر عدل بيروت خطوة جديدة نحو المكننة

قبل الغوص في تفاصيل مشاريع المكننة، لا بد من التعرف على الهيكلية الإدارية لقصر عدل بيروت باعتباره المركز الرئيسي الذي انطلقت منه معظم مشاريع مكننة المحاكم في لبنان.

لذلك سنقسم هذا الفصل الى فرعين: الفرع الأول وصف هيكلية قصر العدل، وفي الفرع الثاني نظام العمل فيه.

الفرع الأول: هيكلية قصر العدل بيروت ومركّز المعلوماتية

يتألف قصر عدل بيروت من عدة محاكم وأقلام وهو يتبع لوزارة العدل. ولمواكبة التطور التكنولوجي ومكننة الأعمال في قصر عدل بيروت أنشأت الحكومة اللبنانية دائرة خاصة بالمعلوماتية.

سنبدأ بالفقرة الأولى بوصف قصر عدل بيروت وفي الفقرة الثانية سنتحدث عن مركز المعلوماتية.

الفقرة الأولى: هيكلية قصر العدل

يقع قصر عدل بيروت على عقار مساحته 35 ألف متر مربع. غير ان مساحته الواسعة هذه لا تزال ضيقة نسبة الى عدد الدعاوى التي ترده...

يتألف قصر العدل في بيروت من خمس طبقات شاسعة، إضافة الى طبقة سفلية خصصت بغالبيتها مرآباً لسيارات القضاة وخصصت مساحة فيها للسجل التجاري. وتشمل هذه الطبقة مخفراً للقوى الأمنية المولية حراسته إضافة إلى النظارة التي تتسع لحوالي عشرين موقوفاً يوضعون فيها أثناء نقلهم من السجون الى المحاكم أو قضاة التحقيق.

ثمة أقسام عدّة في قصر العدل: الأول شمالي تشغله نقابة المحامين في بيروت، والثاني جنوبي يشغله قضاة النيابة العامة الاستئنافية وقضاة التحقيق. أما الطبقة الأرضية فتضم البهو الواسع المعروف بـ"قاعة الخطى الضائعة"، وفيه محاكم القضاة المنفردين ومحاكم البداية ومحاكم مخالفات السير وصندوق المالية ومكاتب البريد. وفيما تضم الطبقة الاولى مكاتب القضاة المنفردين ومحكمة الافلاس وقضاة محاكم البداية، تشمل الطبقة الثانية قاعات محاكم الجنايات والاستئناف وأقلامها بالإضافة الى مجلس العمل التحكيمي وقلم النيابة العامة المالية. بينما تقع في الطبقة الثالثة مكاتب النائب العام المالي

ومساعده ومقر الهيئة الاتهامية في بيروت ومكاتب رؤساء ومستشاري محاكم الجنايات والاستئناف. الطبقة الرابعة تنقسم الى قسمين: جنوبي وفيه ديوان النائب العام التمييزي ومكاتب المحامين العامين التمييزيين والقلم التابع لهم ومكتب رئيس قسم المباحث الجنائية المركزية ومكاتب المحققين العدليين، وهيئة التفتيش القضائي. أما القسم الشمالي فيحوي جناح رئيس مجلس القضاء الأعلى ومكاتب رؤساء غرف محاكم التمييز والأقلام. وبين القسمين قاعتان ضخمتان تنعقد فيهما جلسات المحاكمات العائدة للمجلس العدلي ومحاكم التمييز. والطبقة الخامسة يشغلها بالكامل مجلس شورى الدولة.[5]

وبالتوازي مع هذه البنية القضائية الضخمة، كان لا بد من ربط عمل المحاكم بالتطور التكنولوجي فأنشأت وزارة العدل دائرة خاصة أطلق عليها إسم "مركز المعلوماتية القانونية والقضائية" وللتعرف عليها سننتقل للفقرة الثانية.

الفقرة الثانية: مركز المعلوماتية القانونية والقضائية في وزارة العدل

نظرا لأهمية التكنولوجيا في العمل الإداري، لما تؤمن من سرعة في العمل، وتطوير في الأداء والشفافية في العمل القضائي ولمواكبة التطور التكنولوجي أصدرت الدولة اللبنانية في ١٣ تشرين عام ١٩٩٣ مرسوم رقم ٤١٦٨ قضى بأنشاء مركز المعلوماتية والقانونية في وزارة العدل.

عرّف المرسوم هذه الدائرة في مادته الأولى.

المادة الأولى:" تنشأ في المديرية العامة لوزارة العدل دائرة متخصصة تعنى بالمعلوماتية القضائية والقانونية في مختلف تطبيقاتها تسمى مركز المعلوماتية القضائية والقانونية".

وحدد المرسوم في المادة الثانية مهامها والتي تتلخص بالآتي:

مكننة جميع أعمال القضاء العدلي والإداري بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى ومكتب مجلس شورى الدولة، مكننة أعمال المديرية العامة لوزارة العدل وجميع الهيئات التابعة لهذه الوزارة. ومكننة جميع الشؤون التي تعنى بها وزارة العدل، إضافة الى تدريب القضاة والمساعدين القضائيين وموظفي وزارة العدل على

[5]عمر نشابة، **"قصر العدل في بيروت يضيق بالدعاوى العالقة"**، جريدة الاخبار، بيروت 20ايلول 2006، متوفر على موقع الرسمي للجريدة https://www.al-akhbar.com/ تاريخ الاطلاع 2 شباط 2025.

أعمال المكننة وعلى تطبيقاتها وانشاء قواعد متخصصة بالتعاون مع مركز المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية ووضعها بتصرف القضاة ووزارة العدل والحقوقيين عامة[6].

لم يكن الهدف من قيام مركز المعلوماتية فقط توفير التدريب، بل أيضا إنشاء بنك للمعلومات القانونية، وإنشاء قواعد ومعطيات قضائية مختلفة للمساعدة على اتخاذ القرارات القضائية والإدارية ووضعها في تصرف القضاة ووزراه العدل.

إلى جانب ذلك، تساهم الدائرة في تعزيز وإرساء التعاون بين وزارة العدل ومختلف المؤسسات العامة العاملة في حقول المعلوماتية القضائية والقانونية، مما يفتح الباب أمام تبادل الخبرات وتحقيق التكامل بين الأجهزة الرسمية.

وقد حدد المرسوم ملاك هذه الدائرة، التي يشرف عليها قاض عدلي أو إداري وتضم موظفين فنين مختصين في المعلوماتية والتوثيق وحدد المرسوم مهام هؤلاء: معاونة القاضي المشرف على المركز والتنسيق التام مع جميع الوحدات التابعة لوزارة العدل، ووضع الأسس والمفاتيح الضرورية لعملية توثيق المعلومات إضافة الى وضع التصاميم العامة لمعالجة المعلومات.

وقد أسندت رئاسة هذه الدائرة فعليًا إلى القاضي الدكتور وسيم الحجار، الذي يملك خبرة اكاديمية وعملية متقدمة، كونه حاصلاً على دكتوراه في الامن السيبراني والمعلوماتية. وهو يشرف على مركز المعلوماتية الكائن في مبنى مقابل لقصر عدل بيروت.

ومن أجل إعداد هذا التقرير، أجرينا مقابلة خاصة مع القاضي الحجار، تابعنا آخر مستجدات مشروع المكننة، وسنستعرض هذه التفاصيل في القسم الثاني من التقرير.

بعد أن استعرضنا الهيكلية البنيوية لقصر عدل بيروت ودائرة المعلوماتية، ننتقل للحديث عن نظام العمل المعتمد داخل العدلية، وتحديدا ما يتعلق بالموظفين من حيث مهامهم، فئاتهم، وساعات دوامهم.

[6] مرسوم رقم 4168 تاريخ 13.10.1993 المتعلق بإنشاء دائرة المعلوماتية في وزارة العدل، منشور في الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد8، تاريخ28-10-1993.

الفرع الثاني: نظام العمل في العدلية

للحديث عن نظام العمل لا بد من التطرق الى نظام الموظفين لجهة فئاتهم، ومهامهم الوظيفية، ودوام العمل في قصر العدل.

الفقرة الأولى: نظام الموظفين

يشغل قصر العدل قضاة عدليون، قضاة اداريون في مجلس شورى الدولة، مساعدون قضائيون، موظفون إداريون في ملاك الإدارة العامة وموظفو صندوق تعاضد القضاة.

وقد نظم قانون القضاء العدلي عمل المحاكم وتنظيم الدوائر القضائية حيث يرأس كل دائرة قضائية القاضي الأعلى درجة.

يعاون القضاة في أعمالهم المساعدون القضائيون فمن هم المساعدين القضائيين؟

حدد قانون القضاء العدلي نظام المساعدين القضائيين وعددهم، وهم: رئيس القلم، رئيس الكتبة، الكتبة والمباشر والمستكتب في أقلام الدوائر القضائية، ويتم تحديد فئاتهم ورواتبهم ضمن مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدل[7] ويتم اختيارهم بنتيجة مباراة يحدد شروطها وزير العدل [8].

كما يحدد قانون القضاء العدلي الشروط اللازمة للدخول الى المباراة وهي الشهادة المتوسطة للمستكتب والمباشر، شهادة البكالوريا للكاتب، الإجازة في الحقوق اللبنانية لرئيس القلم. ويعين المرشحون الناجحون في المباراة بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل [9].

يتولى المساعدون القضائيون الأعمال القلمية المنصوص عنها في القانون وسائر الاعمال التي يتطلبها سير العمل في الدوائر القضائية، وفي الإدارة المركزية في وزارة العدل[10].

اما دور المساعد فهو استلام الدعاوى وتسجيلها وترقيمها ووضعها في ملفات مخصصة لها. كما يساعد الكاتب القاضي في جلسات المحاكمة وعند صدور قرار القاضي أو الحكم ينظم الفقرات الحكمية اللازمة

---

[7] قانون القضاء العدلي اللبناني، المادة114، تاريخ 16.09.1983، منشور في الجريدة الرسمية اللبنانية عدد45، تاريخ 10.11.1983.

[8] المادة118من المرجع أعلاه.

[9] المادة 119 من قانون القضاء العدلي، المرجع اعلاه.

[10] المادة 115 من قانون القضاء العدلي، المرجع أعلاه.

لإبلاغها للفرقاء، وعند انبرام الحكم ينظم خلاصة له ويرسله للتنفيذ (المادة 394 و398 و399 من قانون أصول المحاكمات المدنية). ومن مهمات المساعد القضائي تقديم طلب إخلاء السبيل للقاضي. فطلب إخلاء السبيل مثله مثل الطلبات والمذكرات يتم توريدها في القلم وتضم إلى ملفاته وتعرض على القاضي. يبلغ المدعي بطلب إخلاء السبيل لإبداء رأيه لمهلة مدتها 24 ساعة من قبل القلم. يتم بعدها عرض الملف مع الطلب على القاضي الذي يقرر إحالته الى النيابة العامة لإبداء الرأي في الطلب. كما يقوم القلم بإرسال مذكرة للمدعي لإبلاغه بقرار اخلاء سبيل المدعى عليه وللمدعي مهلة 24 ساعة لاستئناف القرار. إنّ أعمال ما قبل المحاكمة وخلالها وما بعدها كثيرة، مما يرجح عدم قدرة القضاة على إنجازها بمفردهم. من هنا يأتي دور المساعد القضائي الذي بوجوده يضمن انعقاد المحاكمة، وحسن سيرها، وتنفيذ حكمها. إضافة للمساعدين القضائيين ممكن لموظفي الإدارة العامة فئة رابعة العمل بصفة كاتب، ونظرا لقلة عدد المساعدين وكثرة الاعمال القلمية، يعمل موظفون تابعون لصندوق تعاضد القضاة على تنفيذ الاحكام من خلال تحرير فقرات حكمية وخلاصات أحكام.

بعد وصف أسلوب العمل لا بد من الحديث عن دوام العمل.

الفقرة الثانية: دوام العمل

وفيما يخص دوام العمل، فقد كان الموظفون يلتزمون الحضور من الساعة الثامنة صباحا حتى الثالثة والنصف بعد الظهر. غير أن الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا، إلى جانب الأزمة الاقتصادية الراهنة التي أدت إلى إنخفاض القيمة الشرائية للرواتب، مما أدى إلى التعطيل القصري للعدلية وبعدها إلى تقليص الدوام الرسمي، وتم اعتماد نظام المناوبة لتسيير المرفق العام بأقل الإمكانيات. إلا أن إقرار المرسوم 13020 تاريخ 28-2-2024 الذي أتاح تقديم تعويضات مؤقتة للموظفين، تمثلت في بدل صفائح محروقات وتعويض "المثابرة"، شرط الالتزام الكامل بالحضور. هذا الاجراء أعاد اغلبية الموظفين الى مكاتبهم، لا رغبة في الالتزام، بل لتحصيل ما أمكن من الحوافز المادية.

لكن هذه التقديمات، على أهميتها، لم تكن جزءًا من الراتب الأساسي، مما جعل الموظف يشعر وكأنه يعمل بنظام الاستخدام اليومي، وهو ما انعكس سلبا على أدائه، وخلق بيئة عمل غير مستقرة ولا تدفع الى التعاون والإنتاجية.

بعد الحديث عن هيكلية قصر عدل بيروت الذي يُعد مركزاً أساسياً للحفاظ على النظام القانوني في لبنان، وهو يعكس الالتزام بتطبيق العدالة وتحقيق سيادة القانون في البلاد لا بد من تسليط الضوء على أبرز نشاطاته وأهدافه والمشاريع المستقبلية التي تهدف الى تطوير العمل فيه خاصة في مجال التحول الرقمي.

فالعدلية لا تعنى فقط بإصدار الأحكام او تنظيم الجلسات، بل تمثل مرفقًا عامًا خصص لخدمة المواطن وصون حقوقه، وهو ما يجعل من تطوير هذا القطاع أولوية وطنية.

فالتحول الرقمي يشكل أحد الأعمدة الرئيسية لتطوير العدالة، وبدونه لن يكون هناك تحول في أدائها، وأن مصلحة المتقاضي هي في جوهر أي تغيير في وسائل عمل القضاء. فما هي أبرز المشاريع التي أنجزت والمشاريع المستقبلية في مجال المكننة والتحول الرقمي، التي تهدف الى تحسين سير العمل في العدلية مما يضمن حقوق المتقاضين ويسهل العمل الإداري ويحقق العدالة فيساهم في تطور المجتمع وبناء مستقبل أفضل. هذا ما سنناقشه في الفصل الثاني حيث سنطرح في الفرع الأول نشاطات واهداف قصر العدل والفرع الثاني أبرز المشاريع في مجال المكننة والتحول الرقمي.

الفصل الثاني: المكننة خطوة أساسية لتسريع تحقيق العدالة

قصر عدل بيروت هو المقر الرئيسي للسلطة القضائية في لبنان ويُعتبر من أبرز معالم النظام القضائي اللبناني. يُدار القصر من قبل وزارة العدل اللبنانية، ويضم المحاكم الرئيسية في البلاد. العدالة هي الهدف الأسمى للعدلية، ولتحقيقها لا بد من تطوير العمل فيها. والمكننة هي الخطوة الأساسية لتطوير نشاطاته وتحقيق الهدف المنشود. وعليه سنناقش في الفرع الأول من هذا الفصل، أهداف ونشطات العدلية ومفهوم المكننة وفي الفرع الثاني أبرز مشاريع المكننة المنجزة والمشاريع المستقبلية.

الفرع الأول: نشاطات واهداف العدلية

العدلية مرفق عام لخدمة المواطن، فهي تحافظ على حقوق المواطنين وتحميها وتصون العدالة من خلال نشاطاتها التي تهدف الى تحقيق أهدافها وعليه سنبدأ بالفقرة الأولى بالنشاطات والأهداف. وفي الفقرة الثانية مفهوم المكننة والتحول الرقمي.

الفقرة الأولى: النشاطات والأهداف

تعنى العدلية بعدد كبير من النشطات المرتبطة بإقامة الجلسات القضائية للنظر في القضايا الجنائية والمدنية، والإدارية، والبت فيها ضمن الدرجات المختلفة، كما تتولى تنظيم العدالة من خلال تسجيل الدعاوى وإعداد الملفات القضائية، وإصدار الأحكام وتنفيذها، بالإضافة الى القيام بأعمال الوساطة والتوفيق بين الأطراف ضمن بيئة قانونية منظمة.

من أهم نشاطات العدلية الإشراف على العدالة الجنائية عن طريق محاكمة المتهمين وضمان تطبيق القانون الجنائي والإشراف على تطبيق الأحكام الجنائية.

كما تقوم العدلية بالتوثيق والمحافظة على السجلات إذ تقوم بأرشفة القضايا والأحكام القضائية وتسجيل العقود والوثائق الرسمية.

اما الأهداف المرجوة من تقديم هذه الخدمات فهي عديدة، لعل أبرزها ضمان أن يحصل كل فرد على حقه القانوني بشكل عادل وشفاف، وتحقيق العدالة بوصفها الهدف الأسمى من وجدود العدلية كمؤسسة رسمية، كما تهدف إلى توفير محاكمات عادلة وفعالة، إضافة إلى تعزيز سيادة القانون من خلال العمل على تطبيق القوانين اللبنانية واحترامها ومكافحة الفساد وضمان نزاهة النظام القضائي. وتسعى

العدلية أيضا الى حماية حقوق الإنسان وحماية حقوق الأفراد وضمان عدم تعرضهم للظلم ودعم الحريات العامة، بالإضافة الى تعزيز الحقوق الدستورية وتعزيز الاستقلال القضائي أي ضمان استقلالية القضاة والمحاكم من التدخلات السياسية. وفي إطار كل هذه المهام، تعمل العدلية على تحسين الكفاءة الاجتماعية والمؤسساتية عن طريق تسريع علية الفصل في القضايا وتوفير بيئة تنظيمية وإدارية ملائمة لدعم النظام القضائي.

ولتحقيق هذه الأهداف، من الضروري تطوير أساليب العمل داخل المحاكم ومكننتها، لما لذلك من دور محوري في تحسين بيئة العمل القضائي وتسير الوصول الى العدالة.

مشروع المكننة هو استثناءٌ بأهميّتِه وإفادته، وهو يساهمُ بكلِّ ما نطمحُ إليه من تعزيزِ الكفاءة والشفافية في العمل القضائي، مكافحةِ الفساد وتطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات وبالتالي هو يحقق الأهداف المرجوة من نشاطات العدلية.

نظرا لأهمية المكننة والتحول الرقمي لا بد من تعريق هذه المفاهيم ومعرفة مدى تأثيرها في تطوير العمل الإداري والعمل في المحاكم وعليه سننتقل الى الفقرة الثانية لدراسة هذه المفاهيم.

الفقرة الثانية: بين المكننة والتحول الرقمي

مصطلحات جديدة ظهرت في السنوات الأخيرة مع التطور الكبير في عالم التكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت. هذا التطور فرض نفسه على العمل الإداري فمن المكننة للتحول الرقمي الى التقاضي الإلكتروني حتّى الذكاء الاصطناعي.

مفهوم مكننة العمل:

عرفها (السالمي، 2005) بأنها:" عملية مكننة جميع مهام ونشاطات المؤسسة الإدارية بالاعتماد على كافة تقنيات المعلومات الضرورية وصولًا إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون جاهزة للربط مع الحكومة الإلكترونية لاحقا"[11]

[11]علاء السالمي، حسين السالمي، شبكات الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص30.

ويعرفها (هوبكنز، وماركهام،2006) بقوله " تطبيق متميز للتقنيات المعتمدة على الويب في النظم والذي سيسهم مع بعض التغييرات التنظيمية الأخرى في إتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات على نطاق واسع وكذلك توفير فرص عديدة لإدارة تلك المعلومات"[12]

مكننة العمل تعني استخدام منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة.

أما التحول الرقمي فيشير إلى عملية الاستفادة من التقنيات الرقمية لتحويل الطريقة التي تعمل بها المؤسسات، وتقديم خدمات ومنتجات ذات قيمة للعملاء من أجل الحفاظ على المنافسة في العصر الرقمي.

يتضمن ذلك استخدام الأدوات والأنظمة الأساسية الرقمية لتبسيط العمليات التجارية وأتمتها وتحسين مشاركة العملاء ودفع الابتكار.

لا يقتصر التحول على تبني التكنولوجيا الجديدة فحسب، بل يتعلق أيضًا بتحويل ثقافة المنظمة وعقليتها وعملياتها، من خلال التحول في طريقة عمل الأشخاص وتعاونهم وتواصلهم، بالإضافة إلى الاستعداد للتجربة والتعلم والتكيف استجابةً للفرص والتحديات الجديدة.[13]

الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي:

تشير الرقمنة إلى عملية تحويل المعلومات التناظرية إلى تنسيق رقمي؛ مثل مسح مستند مادي ضوئيًا إلى ملف رقمي أو إنشاء سجل رقمي لمعاملة ورقية، وتشمل فوائد الرقمنة تحسين الإنتاجية وتقليل التكلفة مع الحفاظ على دقة وصول البيانات.

من ناحية أخرى، يعد التحول الرقمي مصطلحًا أوسع يشير إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال أو المنشآت، مما يؤدي إلى تغيير جذري في كيفية عملها وتقديم قيمة للعملاء. يمكن أن يشمل ذلك ليس فقط رقمنة العمليات والأنظمة الحالية، ولكن يتضمن أيضًا إنشاء نماذج أعمال ومنتجات وخدمات رقمية جديدة تمامًا. تعد المكننة في جوهرها مكونًا رئيسيًا للتحول الرقمي، لكن ينطوي

[12] هوبنكز وماركهام، بريان وجيمس، الإدارة الالكترونية للموارد البشرية، ترجمة العامري خالد، دار الفاروق للنشر، القاهرة، 2006، ص41.
[13] بين الرقمنة والتحول الرقمي، موقع دفاتر، https://dafater.sa ، تاريخ التصفح 15-3-2025.

التحول الرقمي على أكثر من مجرد رقمنة العمليات والأنظمة الحالية، حيث يتطلب تحولًا أساسيًا في طريقة عمل المؤسسات وتقديم القيمة والاستفادة من التقنيات الرقمية لدفع الابتكار والنمو وتحقيق الميزة التنافسية لدى المنشأة[14].

وعليه لا يمكن فصل المكننة عن التحول الرقمي، فالاثنان متداخلان في الأهداف والنتائج، وإن اختلفا في الحجم والعمق. فبينما ترتكز المكننة على تحويل الأنشطة اليومية الى نسق رقمي، فإن التحول الرقمي هو عملية شاملة، تعيد هيكلة الطريقة التي تعمل بها المؤسسة بأكملها، من خلال تبني التكنولوجيا، وتغير الثقافة المؤسسية، وإعادة التفكير في كيفية تقديم الخدمات، والتفاعل مع المستفيدين فبينما ترتكز المكننة على تحويل الأنشطة اليومية الى نسق رقمي، فإن التحول الرقمي هو عملية شاملة، تعيد هيكلة الطريقة التي تعمل بها المؤسسة بأكملها، من خلال تبني التكنولوجيا، وتغير الثقافة المؤسسية، وإعادة التفكير في كيفية تقديم الخدمات، والتفاعل مع المستفيدين.

التحول الرقمي لا يقتصر على تغيير الأدوات المستخدمة، بل يمتد الى تغيير العقلية، وطرق التواصل، وأسلوب اتخاذ القرار. إنه تحول في النموذج، يبنى على الابتكار، والمرونة، ويهدف الى تقديم قيمة أكبر للمواطن وتحقيق كفاءة إدارية عالية.

أما بالنسبة للتقاضي الإلكتروني

يعرّف "ممدوح" التقاضي الإلكتروني على أنّه: " عملية نقل مستندات التقاضي الإلكتروني عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وارسال إشعار الى المتقاضي يفيده علمًا بما تمّ بشأن المستندات[15]."

بينما يعرّفه "الشرعة على أنّه:" سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النّظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتيّة متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد منهج تقنيّة شبكة الرّبط الدوليّة الانترنت وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية

[14] الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي، المرجع أعلاه.
[15] خالد ممدوح، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الفكر الجامعي، 2008، ص.12.

بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الاحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين[16]."

وفي ظل هذا الفهم المعمق للمفاهيم التقنية والإدارية الجديدة "يصبح من الواضح ان التحول الرقمي لم يعد خيارا، بل ضرورة تفرضها التطورات العلمية، والطبيعية المتغيرة لاحتياجات المواطنين. لذلك، لا بد من إدخال هذه المفاهيم ضمن صلب المشاريع المستقبلية لوزارة العدل، ومواكبة التكنولوجيا من أجل تطوير العمل القضائي، وبناء نظام عدلي يتسم بالكفاءة والشفافية، ويستجيب لتطلعات الناس في العدالة السريعة والمتاحة للجميع.

وفي ظل هذه التحولات، عملت وزارة العدل على إطلاق عدة مشاريع تهدف الى مكننة المحاكم. وبدأت بتنفيذ مشروع طموح بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي منذ عام 2005. وبدعم مالي وتقني من عدة جهات دولية. وللوقوف على مشاريع وزارة العدل المنجزة والمشاريع المستقبلية ولمواكبة التطور الإداري في العمل سننتقل الى الفرع الثاني.

الفرع الثاني: مشاريع المكننة في العدلية

منذ العام 2005 في ظل اللجاجة الى تعزيز نظام قضائي فاعل وحديث، عمدت وزارة العدل بالتعاون الوثيق مع وزارة التنمية الإدارية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي الى إطلاق سلسلة من المشاريع المشتركة وكان أولها مشروع لوضع مخطط توجيهي لمكننة الإجراءات القضائية في سبيل بيئة عمل فاعلة وشفافة تخفف من التداول الورقي المعمول به وتطور العمل وتسرّع في مسار الدعاوى القضائي.

انجز هذا المشروع في عام 2007 نتج عنه مشروعان حيويان وعليه سننتقل للفقرة الأولى لعرض مشروع مكننة المحاكم في بيروت والفقرة الثانية للمشاريع المتفرعة عنه.

[16] حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر، 2010 ص 57.

الفقرة الأولى: مشروع مكننة المحاكم في بيروت

Software Design and Development

الهدف العام للمشروع هو دعم وزارة العدل في مساعيها للتحديث وزيادة الكفاءة والمصداقية وهو خطوة مهمة نحو التحول الرقمي. كلفة المشروع بلغت 3،920،000 يورو أما مصدر التمويل فهو هبة من الإتحاد الأوروبي وقد تم الانتهاء من تحضير الشروط التقنية والتعاقدية للمشروع وتم الحصول على موافقة الاتحاد الأوروبي. وبعدها تم إطلاق عملية استقصاء طلبات إعلان اهتمام للمشروع، وتقييم الطلبات المرسلة ثم تحضير اللائحة المصغرة للشركات التي ممكن أن تشارك بتقديم العروض التقنية والمادية. ومن ثم تم دعوة الشركات التي وضعت ضمن اللائحة المصغرة لتقديم عروض تقنية ومادية. وعليه تم إستلام العروض وتقييمها وإختيار الشركة الرابحة. واخيرًا تم توقيع العقد مع الشركة الرابحة. وبدأ العمل بالمشروع في أوائل شهر تشرين الثاني ولمدة 37 شهرًا.

اما شروط النجاح للمشروع، فتبدأ بإلتزام وزارة العدل بالتنفيذ الناجح لهذا المشروع وتطبيق الأهداف الأساسية للخطة الرئيسية للمحاكم (Master Plan). كما دعم وزارة العدل لهذا المشروع وإتخاذ خطوات إيجابية لتعديل، أو تبسيط إجراءات المحاكم متى وأين تدعو الحاجة. وتعيين فريق عمل من وزارة العدل للعمل عن كثب مع الشركة المنفذة وفريق عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية إضافة الى توسيع وإضافة عناصر لوحدة تكنولوجيا المعلومات في وزارة العدل، وتوفير ميزانية كافية للقيام بعمليات التحسين المستمر وإدارة النظم والبرمجيات المطبقة في المحاكم[17].

بعد التعرّف على مشروع مكننة المحاكم سننتقل للفقرة الثانية للحديث عن المشاريع المتفرعة عنه.

[17] الخبر متاح على موقع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، https://omsar.gov.lb/ تاريخ التصفح 20-3-2025.

الفقرة الثانية: المشاريع المتفرعة

يتضمن إنشاء مركز معلومات في وزارة العدل ومركز لإسترداد النسخ الاحتياطي في الجديدة. وتزويد محاكم بيروت، الجديدة وجونيه بالتجهيزات المعلوماتية والبنية التحتية والربط الالكتروني بمركز المعلومات الرئيسي ومركز إسترداد النسخ الاحتياطي.

وقد بدأ العمل في هذا المشروع في منتصف عام 2013 وعلى الرغم العديد من التحديات قد تم إنجاز مشروع مركز المعلومات والبنية التحتية والتجهيزات لمكننة المحاكم تمهيدا للبدء بتشغيل نظم المكننة.

ومن هذه المشاريع انطلقت مكننة محكمة التمييز وقد بدأت بعدها فعليا مكننة الأعمال الإدارية في محكمة التمييز. ومشروع تطوير وتحديث السجل التجاري من خلال منصة لتبادل البيني. إن مكننة نظام السجل التجاري في وزارة العدل تتمثل باعتماد نظام معلوماتي يربط كافة الفروع بالمكتب الرئيسي، سعيًا إلى تعزيز الأداء وتحسين الإنتاجية، بالإضافة الى تأمين قاعدة بيانات تحتوي على كافة النشاطات اليومية.[18]

يتضمن الموقع الرسمي للسجل التجاري دليلاً كاملاً حول معاملات السجل التجاري في الجمهورية اللبنانية. فهو يوفر معلومات شاملة حول كيفية تسجيل التجار والمؤسسات التجارية والشركات التجارية والعقود عليها وإجراء التعديلات على المعاملات وغيرها من معاملات السجل التجاري. كما يعرض الموقع للمستندات المطلوبة بالنسبة للمعاملات كافة والرسوم المتوجب دفعها وآلية سير الملف تبعاً لنوع المعاملة. ويتيح الموقع الحصول على معلومات مفصّلة حول التجار والمؤسسات التجارية والشركات التجارية من خلال آلية للبحث عبر تحديد رقم السجل التجاري أو الاسم التجاري.

وفي العام 2024 أطلق وزير العدل هنري خوري خطة تفعيل "الخدمات القضائية الإلكترونية" التي من المقرر بدء العمل بها رسمّيا في المحاكم بشكل تدريجي بالتزامن مع انطلاق السنة القضائية في أيلول 2024، من خلال فتح المجال أمام كافة المحامين الراغبين من الاستفادة من هذه الخدمات الالكترونية عن طريق الهوية الرقمية التي تسمح لكل من قام بإنشاء حساب إلكتروني في النظام البرمجي الذي

[18] المرجع أعلاه.

ستوفره لهم وزارة العدل بالتنسيق مع صندوق تعاضد القضاة إمكانية التسديد الالكتروني لكافة أنواع الرسوم بما فيها الطوابع من خلال الحساب الالكتروني الشخصي الخاص به.[19]

وفي 20 أيار 2025 بعد أن استلم وزير جديد وزارة العدل وبعد أن استحدثت الحكومة اللبنانية وزارة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، أعلنت وزارتا العدل والدولة لشؤون التكنولوجيا عن الاطلاق الرسمي لمشروع "الدمج الرقمي لنظام أوامر الدفع القضائية" ويهدف هذا المشروع الى تحقيق التكامل الرقمي بين سجلات المحاكم في وزارة العدل ونظام أوامر الدفع في وزارة المالية، ما من شأنه إلغاء التدخلات اليدوية وتمكين الشفافية والكفاءة التشغلية بين الوزارتين.[20]

كل هذه المبادرات كانت خطوات متقدمة في مسار مكننة العمل القضائي، وقد أعطت إنطباعًا أوليًا بأن لبنان يسير بثبات نحو العدالة الرقمية، مستفيدًا من التجارب الدولية والدعم الأوروبي، وخبرة الكفاءات الوطنية. ولكن وكما سنرى في القسم الثاني من تقريرنا، لم تسر الأمور على النحو الإيجابي طويلًا، إذ إعترض المشروع سلسلة من العراقيل التي حالت دون استكماله كما خطّط له، وساهمت في تعطيله لاحقًا.

إذا، تشكل هذه المشاريع الخطوة الأولى في طريق التحول الرقمي، فأغلب هذه المشاريع بدأت من فترة طويلة وكانت تحظى بدعم مالي خارجي، وإهتمام كبير ولكن تبقى العبرة في كيفية تنفذ المشاريع على أرض الواقع وضمان الاستمرارية، وتطويرها مواكبة للتقدم التكنولوجي وللوقوف على مدى تطبيق هذه المشاريع والالتزام بها لا بد من وصف الوضع الحالي في قصر عدل بيروت.

وعليه وبعد وصف العدلية ونظام العمل فيها وبعد تعريف التحول الرقمي وأهميته في تطوير العمل الإداري وصولًا إلى التقاضي الالكتروني، وعرض مشاريع المكننة القائمة في وزارة العدل بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وبعد إنطلاق السنة القضائية الجديدة لعام 2025 وإنطلاق عجلة العمل بمشروع التحول الرقمي الموعود. لا بد من متابعة الواقع القائم حاليًا في محاكم بيروت لجهة مواكبتها للتحول الرقمي من خلال زياراتي لأقلام العدلية المختلفة انطلاقًا من قلم المخالفات حيث

[19]علي الموسوي، وزير العدل يعلن بدء المرحلة التنفيذية لمشروع المعاملات القضائية، مجلة محكمة، عدد1300، تاريخ 29حزيران2024، متاحة على الرابط التالي https://mahkama.net، تاريخ التصفح 20-9-2024.

[20]علي الموسوي، اطلاق مشروع "الدمج الرقمي لنظام أوامر الدفع القضائية"، مجلة محكمة،20ايار2025ومتاحة على الموقع التالي/https://mahkama.net تم الاطلاع على الخبر بتاريخ 30-5-2025.

أعمل ومن خلال المقابلات التي أجريتها لمعرفة أبرز الإنجازات في مجال مكننة الاعمال وأبرز الإخفاقات والعقبات التي تحول دون إنجاز مشاريع التحول الرقمي.

وعليه سوف نعرض في القسم الثاني من هذا التقرير كيف نفذت هذه المشاريع والمشاكل التي تواجهها مع طرح الحلول المناسبة لهذه المشاكل. كما ووضع استراتيجية للتحول الرقمي الإداري، إضافة الى إستراتيجية لتطوير المحاكم وتحويلها إلى محاكم الكترونية. وكيف يمكن للتحول الرقمي أن يطور العمل القضائي في سبيل تحقيق العدالة. وكيفية تطوير الموارد البشرية وتأهيلها لمواكبة التحول الرقمي. وكيف يمكن أن نحمي البيانات ومواجهة الهجمات السيبرانية.

القسم الثاني: الواقع الصعب ورؤية نحو مستقبل أفضل

التنقل بين أقلام العدلية أشبه بالتجوال في متاهة من الفوضى الورقية، حيث تغصّ الخزائن الحديدية بالملفات إلى حدّ لم تعد تتسع معه لأي مستند إضافي، فتجد الملفات مبعثرة على الأرض في مشهد يعكس حجم الإهمال والتكدس. ولا تتوفر خزائن كافية لتنظيم هذا الكمّ الهائل من القضايا، الأمر الذي يظهر بوضوح غياب أدنى مقومات الأرشفة الحديثة. ويزداد هذا الواقع قتامة مع غياب أجهزة الكمبيوتر، ما يضيف بعداً مظلمًا بالمعنى الحرفي والمجازي الى قصر العدل، الذي يعاني من إنقطاع الكهرباء بشكل مستمر، فيتحول هذا المرفق العام الى مساحة من العتمة والتعطيل.

لقد تحول قصر العدل، هذا المرفق العام المفترض أن يكون رمزًا للعدالة والنظام، الى مكان يتخبط في عتمة الانقطاع المستمر للكهرباء، مما يعرقل سير العمل بشكل يومي. وسط هذا الواقع القائم، جاء مرسوم التوقيع الإلكتروني كقبس ضوء طال انتظاره، وبصيص أمل لإنقاذ المرفق من الجمود. شكّل هذا المرسوم الخطوة الأولى في اتجاه الإصلاح الحقيقي، ومقدمة فعلية لإنطلاق مشروع جديد للتحول الرقمي. وفي خضم هذا الواقع الصعب الذي تعاني منه العدلية، تتقاطع التحديات اليومية مع طموحات الإصلاح المنتظر، لتشكل لوحة من الإخفاقات والآمال.

وفي الفصول التالية من هذا التقرير، سنسلط الضوء على هذا التناقض الصارخ بين المشاكل البنيوية التي تعيق التقدّم وبين المبادرات التي تحاول جاهدة أن تحدث فرقًا. كما سنعرض تفاصيل الجهود القضائية الجارية التي تسعى الى تغيير هذا المسار، من خلال معالجة مكامن الخلل واقتراح حلول عملية، بهدف بناء مستقبل قضائي أكثر عدالة، شفافية وفعالية.

الفصل الأول: تطبيق مشاريع المكننة في العدلية

حتى يومنا هذا، مرت مشاريع مكننة المحاكم اللبنانية بمراحل متعددة، بعضها كان مفصليًا وأساسيًا منذ انطلاقتها الرسمية في عام 2005، حيث شهدت هذه المشاريع بداية إيجابية وأظهرت مؤشرات واعدة في مسار التحول الرقمي للقطاع القضائي. غير أن الإنطلاقة لم تلبث ان تعثرت، اذ إصطدمت بجدار الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد منذ عام2019، والتي شكلت العثرة الأكبر أمام تنفيذ مشروع المكننة بالشكل المطلوب. ولمعرفة كيف يسير مشروع المكننة سنناقش في الفرع الأول من هذا الفصل واقع المحاكم والمشاكل الحالية وفي الفرع الثاني خطة التحول الرقمي الشامل في قطاع العدالة.

الفرع الأول: فشل مشاريع المكننة السابقة

قبل الحديث عن الواضع الراهن، لابد من العودة قليلًا إلى بعض الإنجازات التي تحققت في المراحل الأولى من المشروع، وكذلك الإخفاقات التي حالت دون استكماله.

الفقرة الأولى: إنجازات واخفاقات سابقة

ففي بداية المشروع، وتحديدًا في الثاني من حزيران عام 2017 أطلقت وزارة العدل موقعها الإلكتروني الجديد، في عهد الوزير سليم جريصاتي، بتصميم عصري ومبتكر ومطابق للمعايير الدولية.إن هذا الموقع ليس من باب الترف السياسي، إنما هو في الحقيقة مرتبط إرتباطًا وثيقًا بحقوق المواطنين في لبنان وضماناً لها، لأنه يهدف أولا وأخيرا إلى خدمة المواطن من خلال تسهيل تعاطيه مع الإدارات و"إنطلاقا مما تقدم، قررت وزارة العدل في الجمهورية اللبنانية ان تلتقي المواطن في عالمه الافتراضي، من خلال إنشائها موقعًا الكترونيًا جديدًا بتصميم عصري ومبتكر، مطابق للمعايير الدولية، وقادر على تأمين خدمات مهمة تتعلق بالنظام القضائي وبالمحاكم.[21]

ثم، في تموز 2019 برعاية رئيس مجلس الوزراء آنذاك السيد سعد الحريري، تم تدشين مركز البيانات الرئيسي التابع لوزارة العدل، بحضور وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتورة مي شدياق، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد، وسفيرة الاتحاد الاوروبي. وتم الاعلان عن إنتهاء أعمال

[21]"جريصاتي أطلق الموقع الإلكتروني الجديد لوزارة العدل اللبنانية"، مجلة الدورة الإقتصادية،2حزيران 2017،http://www.ad-dawra.com تم الاطلاع على، الخبر في نيسان 2025.

مكننة محكمة التمييز المدنية ومباشرة مكننة باقي المحاكم. تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع مموّل من الاتحاد الاوروبي بقيمة حوالي 8 ملايين يورو.[22]

هذا المشروع المفترض تنفيذه على مراحل خلال السنوات الماضية، بدءًا من مكننة محكمة التمييز، ليتم لاحقًا تعميم النظام على باقي المحاكم، لكن، ومن خلال مقابلات ميدانية أجريتها مع عدد من الموظفين في العدلية، تبين ان المشروع لم يستكمل كما هو مفترض. فالمكننة لم تنفّذ على مستوى الأقلام، والأنظمة المعلوماتية التي تم إعدادها لم تعمّم على سائر المحاكم. وبحسب إفادات الموظفين فأن العمل بالأنظمة الإلكترونية التي كانت مستخدمة في محكمة التمييز ومجلس شورى الدولة قد توقف كليًا منذ عام 2020. وهذه الأنظمة كانت تستخدم لتسجيل الدعاوى، القرارات حتى لقطع ايصالات الدفع. فوفقًا للموظفين، لم تتم صيانة هذه الأنظمة، ولم يتم تأمين الكهرباء الضرورية لتشغيلها، كما لم يعد هناك أي متابعة تقنية أو إدارية من قبل الوزارة، مما أدى الى تراجع هذه الغرف الى النظام الورقي التقليدي.

أما السجل التجاري، وبعد إطلاق الموقع الخاص به، بحيث يمكن للمواطنين الاطلاع على معاملاتهم ومعرفة المستندات المطلوبة بدأت آلية العمل تتطور فيه، ولكن حاله كباقي الأقلام توقفت فيه المكننة في العام 2020.

وعليه كانت عجلة المكننة تسير في العدلية قبل عام 2019 و كانت بعض المحاكم بدأت تعمل على إدخال المكننة إلى أقلامها وتحديداً محكمة التمييز وبعض غرف الاستئناف وفي مجلس شورى الدولة و قد أنشئ مركز البيانات data center في مركز المعلوماتية التابع لوزارة العدل لربط كل قصور العدل فكانت انطلاقة المرحلة الأولى من مشروع مكننة عدلية بيروت حتى أن جميع الموظفين خضعوا في العام 2016 لدورة تدريبية لتعلم استخدام برامج الكومبيوتر إلا أن هذه المرحلة لم تكتمل بسبب الأزمة في العام 2019 و توقفت نهائياً قي العام 2022 بعد تفاقم المشاكل الاقتصادية في البلاد.

و"كذلك تبين في العام 2020 بأن البرنامج الإلكتروني لا يمكن إستخدامه وغير فاعل وإن المعدات الإلكترونية التي تم شراؤها منذ العام 2013 بعضها غير صالح للمشروع والبعض الآخر معطل ويحتاج الى تجديد وإن أحدا من القضاة لم يتم تدريبه على الاستخدام البرنامج وإن الموظفين تدربوا فقط على كيفية تشغيل الكومبيوتر وإطفائه وارسال بريد إلكتروني"!!

[22] "تدشين مركز البيانات في وزاة العدل"المركزية،17تموز2019،https://almarkazia.com تم الاطلاع غليه في نيسان 2025.

"وقد تم الاكتفاء بالتصريح بأن البرنامج يعمل فقط في محكمة التمييز من دون معرفة ما إذا كان البرنامج يصلح لتشغيله في محكمة واحدة فقط دون باقي المحاكم.

بناء عليه فتح الإتحاد الأوروبي تحقيقاً في الموضوع منذ العام 2020 وكلف مكتب محاسبة أجنبيا للتدقيق في فواتير الصرفيات للأموال التي صرفت على المشروع وذلك بموجب كتاب مرسل الى وزارة العدل. تم الاستحصال عليه بواسطة أحد المحامين بناء لحق الوصول الى المعلومات ومن ضمن الأوراق التي تم الاستحصال عليها بناءً لحق الوصول للمعلومة تقارير تثبت بأن أكثر من 1700000د.ا. مليون وسبعمئة ألف دولار أميركي تم صرفها لإعداد التقارير والدراسات وتدريب القضاة والموظفين على مشروع المكننة القديم. ثم تلتها تقارير عن أن نطاق المشروع شمل محاكم لبنان كافة، إضافة الى مجلس شورى الدولة، بالإضافة الى جداول ومواعيد دورات تدريبية تم اعدادها لجميع قضاة لبنان بالأسماء والمراكز ولجميع الموظفين والتأكيد بأن الأموال دفعها الإتحاد الأوروبي وتولت جهات مانحة أخرى صب المال على هذه العملية".[23]

"وبعد مراجعة عدد كبير من القضاة أكد الجميع بأن احداً لم يتلق أي تدريب على البرنامج القديم، الذي لم يسمعوا به أصلاً إلا من خلال وسائل الإعلام. أما الموظفين، فجزء بسيط منهم تم تدريبه على بعض المهام البسيطة وبالتأكيد لم يتدربوا على البرنامج. وفي المحصلة طارت الدراسات وطارت التقارير وطارت الأموال".

"خلال العام 2024 ومع إنهاء الفريق الذي تطوع لكتابة مرسوم الأسناد الرسمية الإلكترونية مجاناً بعد أن كان عالقا منذ العام 2018. طلب وزير العدل السابق من مركز المعلوماتية التابع لوزارة العدل تشغيل برنامج المكننة السابق ومن هنا بدأ الخيط الأول:

فتارة كانت الحجة بأن لا كهرباء في قصر العدل، فقام الوزير بتأمين الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية في قصر العدل. وتارة أخرى بأن المعدات لم تعد صالحة للاستخدام وأصبحت قديمة وغير صالحة، فتكرر طلب الوزير بتشغيل البرنامج ولو بنسخة تجريبية لكي يطلع عليه فكان الجواب بأن الرخصة المطلوبة لعمل البرنامج قد انتهت ولم تعد الوزارة قادرة على شراء رخص جديدة لاستخدام البرنامج"![24]وكان ذلك الإعلان الصريح للتوقف النهائي لمشروع المكننة المدعوم من الإتحاد الأوربي.

[23] علي جابر، "بالأرقام والمستندات: خفايا الحملة الإعلامية على مشروع مكننة المحاكم الجديد"، مجلة محكمة،19 شباط 2025، تم الاطلاع عليه على الرابط/https://mahkama.net نيسان 2025.
[24] علي جابر، المرجع أعلاه.

كان لتوقف مشروع المكننة المدعوم من الإتحاد الأوروبي واستفحال الازمات الاقتصادية والسياسية في البلاد انعكاس مباشر وسلبي على سير الاعمال في محاكم بيروت سوف ننتقل للفقرة الثانية للوقوف على واقع المحاكم.

الفقرة الثانية: الوضع الحالي والمشاكل

سنبدأ بالإضاءة على الوضع الحالي، رغم المحاولات المستمرة لمواكبة التحول الرقمي والتكنولوجيا على مدار السنوات السابقة، إلا أن معظم المحاولات فشلت وما زلنا في عصر القلم والورقة في العدلية. حتى أننا غالبًا مانعاني من نقص في الأوراق والسجلات الورقية واللوازم المكتبية الضرورية. حاليًا لا وجود فعلي للمكننة في الأقلام فطرق العمل التقليدية هي المسيطرة.

ففي قلم المخالفات حيث نعمل لا زلنا نغرق في السجلات القديمة ونمضي ساعات في البحث عن الملفات. وأيضا ما زلنا نستخدم أوراق الكزّ لإصدار قرارات على عدة نسخ، نظرا لعدم وجود كومبيوتر وبرنتر للطباعة، وهذه المعاناة يومية في العمل تستغرق الكثير من الوقت ولا تعطي الإنتاجية المطلوبة في العمل. مع العلم أن هذه القرارات، هي قرارت جزائية نحصّل منها غرامات، ولو وجدت المكننة لساهمت في اصدار قرارت أكثر وتحصيل أكثر في وقت وجهد أقل. فالعمل في محكمة المخالفات يرتكز على محاضر إدارية مسطرة من قبل الضابطة العدلية. وكل المحاضر الواردة مكتوبة بخط اليد ومن هنا تبدأ المعاناة لتفسير الخطوط، والقرارات تكتب بخط اليد وترسل بطرق البريد التقليدية. وعليه ونظرًا لأسلوب العمل التقليدي القديم المتبع يمكن للمواطن أن يتبلغ المخالفة بعد سنوات من تحرير المحضر مما يؤدي الى اهتزاز الهيبة والثقة بالقضاء نظرا لتأخر بإصدار أبسط القرارات التي ترتكز على الأصول الموجزة فما حال باقي القرارات؟ هذه هي حالة قلم المخالفات بحث مستمر بين الملفات ومحاولة لتفسير الخطوط وتضيع مستمر للجهد والوقت. أما باقي الأقلام فهي لا تختلف عن حال قلمنا معظم الأقلام لا يوجد فيها حتى كومبيوتر، فلا داعي للبحث عن التحول الرقمي فيها، وإن وجد فهو خارج الخدمة، بعض الأقلام طورت نفسها قليلا تلبية لطبيعة عملها، خاصة محكمة جزاء بيروت الناظرة في مخالفات السير، إذ تكثر المحاضر عندهم، وعليه هناك برنامج مشترك بين صندوق وزارة المالية ومحكمة السير وذلك في سبيل تسريع قطع الإيصالات وتسهيل الدفع على المواطن. إلا ان هذه المحكمة بحاجة الى برنامج تواصل مع مصلحة تسجيل السيارات وهو غير موجود مما ينعكس سلبًا على المواطن في إتمام المعاملات.

وعليه، وبعد التنقل بين مختلف الأقلام كانت النتيجة واحدة: لا تحول رقمي حتى اليوم في قصر العدل بيروت. رغم أنه كان نقطة انطلاق مشروع المكننة الموعود. وللوقوف على وضع المشروع أجريت مقابلة مع رئيس قسم المعلوماتية في وزارة العدل القاضي وسيم الحجار الذي أكّد لنا توقف المشروع ولخص لنا الأسباب التي أدّت الى توقف المشروع، تجدر الإشارة أنه ومؤخرًا، وبعد إتمام جميع المقابلات تم تعين قاض جديد لرئاسة قسم المعلوماتية. ففي العام 2025 قام وزير العدل السابق هنري خوري بتكليف قاض جديد للإشراف على مركز المعلوماتية التابع لوزارة العدل وقد تم تكليفه لمتابعة مشروع مكننة المحاكم الجديد وإجراء جردة كاملة وتقرير شامل عن المشروع القديم.

سنستكمل فقرتنا بعرض المشاكل، وحسب ما صرح لنا القاضي الحجار أن التحول الرقمي بتركز على أسس جوهرية: الموارد، والتجهيزات والفريق تقني المتخصص. مشاكل وعثرات مختلفة وقفت في وجه مشروع المكننة منها ما هو اقتصادي سياسي منها ما هو بشري.

سنبدأ بالمشاكل التقنية، فالتجهيزات تحتاج أولاً للتجديد كل خمس سنوات نظرًا للتطور التقني السريع من ناحية ل hardware وتجديد البرامج، وثانيًا هي بحاجة الى صيانة مستمرة وهذه الأمور بحاجة الى مبالغ مالية ضخمة، وهي غير متوفرة حاليًا بسبب أزمة ارتفاع الدولار مقابل العملة الوطنية.

أما بالنسبة للفريق التقني، فالعمل في مجال التحول الرقمي في ل data center بحاجة الى فريق تقني متخصص، وفعليًا عند انطلاق العمل في مركز المعلوماتية كان الفريق التفني يضم ثلاثة تقنيين متخصصين في مجال الرقمنة، متعاونين مع الإتحاد الأوروبي ووزارة التنمية الأدرية ولكن، تدني قيمة الرواتب بعد عام 2019 دفع هؤلاء لترك وظائفهم، والاتجاه إلى القطاع الخاص. فخسر مركز المعلوماتية فريقه التقني المتخصص ولم يعد قادراً على العمل. حتى لو اتجه إلى الالتزام مع شركة خاصة لتقديم الدعم التقني، إلا أن التشغيل يجب أن يكون من قبل فريق تابع للإدارة وبإشراف مباشر من وزارة العدل لخصوصية البيانات، والفريق التابع للوزارة، مخول وحده للاطلاع على البيانات. وعليه ونظرًا للأوضاع الحالية الوزارة غبر قادرة على تشكيل فريق تقني خاص بها.

إضافة الى السببين السابقين، هناك سبب جوهري أدى الى توقف مركز المعلومات عن العمل وهو الكهرباء. نعم تعاني العدلية من انقطاع مستمر للكهرباء، اذ في الفترة السابقة كانت مشكلة الكهرباء مستعصية فقد عملنا أوقات كثيرة على ضوء الهاتف. وبالعودة الى مركز البيانات هناك برامج لا يمكن اطفائها، ويمكن ان تتعطل في حال عدم انتظام التيار الكهربائي. وبالتالي لا كهرباء لا معلوماتية ولا

يمكن الاتجاه الى التحول الرقمي دون تأمين التيار الكهربائي على مدار 24 ساعة.[25] وتجدر الإشارة أنه في الوقت اللاحق للمقابلة حاليا تحسنت الكهرباء مع إنطلاق السنة القضائية الجارية بفعل دعم من الصين لتأمين الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية وهذا الدعم يقتصر على قصر العدل فقط دون مبنى الوزارة، ولكن الكهرباء تطفئ بعد الساعة الثالثة عصرًا، ويعاد تشغيلها عند الساعة الثامنة والنصف صباحًا. وعليه هذا الوضع لا يناسب المكننة التي تحتاج الى تيار كهربائي بشكل مستمر.

إضافة الى هذه العقبات الاقتصادية والتقنية، هناك مشاكل تتعلق بالموارد البشرية فالتحول الرقمي من أهم التحديات التي تواجه إدارة الموارد البشرية. اذ "أصبح التحول الرقمي من الضروريات بالنسبة لكافة منظمات الأعمال التي تسعى إلى تطوير وتحسين سلعها وخدماتها وتسهيل وصولها المستفيدين. فالتحول الرقمي برنامج شامل يمس كل أقسام المؤسسة بما فيها إدارة الموارد البشرية، والتي تواجه تحديات كبيرة في ظل هذه العملية."[26]

وعليه تتخلص المشاكل والتحديات التي تواجه الموارد البشرية مع التحول الرقمي بالتالي:

مقاومة التغيير والخوف من فقدان الوظائف، فالتحول الرقمي قد يثير قلق الموظفين بسبب الخوف من استبدالهم بالتكنولوجيا، أو عدم القدرة على التكييف مع الأدوات الرقمّية الجديدة. بعض الموظفين خاصة من الأجيال الأكبر سنًّا قد يكون لديهم مقاومة داخلية للتغيير، ويفضلون الطرق التقليدية، وإضافة الى ذلك بعض الموظفين لا يريد التحول الرقمي لما يقدمه من شفافية وسرعة في إجراء المعاملات. ممّا يحدّ من الرشاوي والاكراميات والفساد الإداري. وهذا ما لا يريده بعض الموظفين الذي يسعون الى تحقيق مصالح الشخصية من خلال موقعهم الوظيفي.

إضافة إلى نقص المهارات الرقمية، أحد التحديات الرئيسية هو أن بعض الموظفين قد لا يكون لديهم المهارات التقنية اللازمة لاستخدام أدوات التحول الرقمي بكفاءة وتحليلات البيانات وأدوات الذكاء الاصطناعي.

إضافة الى ما تقدم، يعاني موظفو العدلية كسائر موظفو القطاع العام من مشكلة تدني القيمة الشرائية لرواتبهم مما يؤثر سلبًا على أدائهم الوظيفي اذ يفتقدون للحوافز التي تشجعهم على التطور ومواكبة التقدم التكنولوجي.

---

[25] وسيم الحجار، رئيس قسم المعلوماتية السابق في وزارة العدل، التحول الرقمي في وزارة العدل، مقابلة خاصة،13شباط2024.

[26] ياسر عبد الرحمن، إدارة الموارد البشرية وتحديات التحول الرقمي في منظمات الأعمال، موسوعة البحوث الادارية والاقتصادية، المجلد3، العدد5، عام2019، ص207.

إذا نحن امام واقع صعب للتحول الرقمي في ظل الانهيار الاقتصادي الذي انعكس سلبًا على عمل الإدارات العامة كافة ومن ضمنها قصور العدل، وفي ظل تراجع خدمات الإدارة العامة جاء اصدار مرسوم الأسناد الإلكترونية في لبنان كخطوة أولى في طريق التحول الرقمي وكان الدافع الأول لإطلاق مشروع الخدمات القضائية الالكترونية بالتعاون مع نقابة المحامين. وللتعرف على هذا المرسوم والمشروع الموعود سننتقل للفرع الثاني اذ سندرس المرسوم، أسبابه الموجبة ومفاعيله وكيف بدأت وزارة العدل بتطبيق القانون ومشروع الخدمات القضائية الالكترونية بعد تعريفه والخدمات التي يقدمها.

الفرع الثاني: الخطوة الأولى نحو التحول الرقمي

يقترب لبنان من لمس الحوكمة الإلكترونية بطريقة عملية ولو متأخراً بعد إقرار مرسوم الأسناد الإلكترونية وكانت وزارة العدل، وهي صاحبة الصلاحية القانونية لاقتراح المرسوم على مجلس الوزراء، قد عملت مع وزارة التنمية الإدارية لإصدار المرسوم. وهي من أول الوزارات التي باشرت بالتحضير لمواكبة التحول الرقمي وعليه سندرس المرسوم ومفاعيله في الفقرة الاولى من هذا الفرع وفي الفقرة الثانية مشروع الخدمات القضائية الالكترونية في لبنان.

الفقرة الاولى: مرسوم الأسناد والتواقيع الإلكترونية

أقر مجلس الوزراء مرسوم الأسناد الرسمية الإلكترونية رقم14115 سنة 2024 [27]الذي يرمي الى تطبيق المادة 8 من قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم 81 الذي اقر في العام 2018، إذ تنص هذه المادة على انه" لا تنتج الأسناد الرسمية الإلكترونية اية مفاعيل قانونية إلا بعد إقرارها وتنظيمها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدل وبالتنسيق مع وزيري التنمية الإدارية والصناعة. ينظم هذا المرسوم الإجراءات الخاصة والضمانات المتعلقة بهذه الأسناد ونطاقها".[28]وبناء لذلك جاء هذا المرسوم لينظم المعاملات الإلكترونية ويعتبر خطوة أساسية للانطلاق بمرحلة الإصلاحات ويساهم في تحويل معاملات المواطنين بالكامل إلى الصيغة الإلكترونية ما يخفف عبء التنقل التكاليف، هدر الوقت، ويحد الرشاوى.

[27] مرسوم رقم 14115 مرسوم الاسناد الإلكترونية، تاريخ 19-10-2024_المنشور في الجريدة الرسمية اللبنانية عدد43 تاريخ24-10-2024.

[28] مرسوم المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، مادة 8، منشور في الجريدة الرسمية بتاريخ18تشرين الأول2018.

وكان قانون المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي قد نصّ على ضرورة الاعتراف بالأسناد الالكترونية والتواقيع الالكترونية وقبولها كوسيلة إثبات في ظل اتجاه التعاملات المتسارع نحو تجريد العقود والأسناد من دعامتها الورقية واستبدالها بدعامة الكترونية. وعليه، تم العمل على مسودات اقتراحات عدة حتى وصلنا للمرسوم الصادر أخيرًا والذي اعتبره بعض القانونيين مقبولاً للسير به.[29]

وقد حرص وزير العدل على أن يتضمن المرسوم مواد تضمن تمتع الأسناد الرسمية الإلكترونية بأعلى المعايير التقنية المعتدة عالمياً، كما تضمين المواد اللازمة التي تسمح للوزارات والإدارات والمؤسسات الرسمية بالتخاطب الإلكتروني او ما يعرف بadministrative interoperability والتي سيكون لها الأثر المباشر على مجاراة الاتجاه العالمي نحو تصفير البيروقراطية.

ويعطي هذا المرسوم المجلس اللبناني للاعتماد CELIBAC وهو هيئة الاعتماد الوطنية التي تقع تحت سلطة وصاية وزارة الصناعة صلاحية إعتماد التواقيع الإلكترونية في السندات الرسمية والمعاملات[30] .

هذا المرسوم هو الحجر الأساس للحكومة الرقمية، فالحكومة والمواطن على توافق تامّ بشأن ضرورة النهوض بالقطاع الرقميّ في لبنان، كي ننجز خطوات مهمّة في اتّجاه الاصلاح المؤسساتي ومكافحة الفساد. وسيتمّ ذلك عبر استخدام التكنولوجيا المتطوّرة وتطويعها لتقديم خدمات عامة أكثر كفاءة وفعالية وأمناً وتطوّراً وجودة للمواطن. وهكذا نكون طوّرنا العمل الحكومي من أجل تحسين الأداء وتلبية تطلّعات المواطنين.[31]

على الرغم من الإيجابيات والآمال المنتظرة من هذا المرسوم إلا أنه وفي بلد متل لبنان تبقى العراقيل موجودة في طريق التطور والتقدم التكنولوجي.

يواجه المرسوم عراقيل وتحديات كثيرة، منها حفظ الداتا بطريقة آمنة لضمان عدم حصول أي خرق إضافة إلى عراقيل سياسية من قبل المستفيدين وأصحاب المصالح، وإمكانية عدم استكمال التعينات في

---

[29] مايا عيد، مرسوم الأسناد والتواقيع الإلكترونية في لبنان...العبرة بالتطبيق، مهارات نيوز،26-02-2024.تم التصفح بتاريخ 20-03-2025 على الموقع https://maharat-news.com/.

[30] ريشار حرفوش، مرسوم الاسناد الرسمية الإلكترونية...خطوة إصلاحية تمهّد للحكومة الرقمية، نداء الوطن،15-02-2024 تم التصفح على الموقع https://www.nidaalwatan.com/article تاريخ التصفح15-03-2025.

[31] مقابلة مع نجلا الرياشي، وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، مرسوم الاسناد الرسمية الالكترونية، مقابلة منشورة في نداء الوطن، تاريخ15-02-2024.

مجلس الاعتماد اللبناني الذي يلعب دوراً أساسياً في صلاحية إعتماد التوقيع الإلكتروني. كما يجب إقرار تشريعات مواكبة للتحولات الرقمية من دون تأخير..

لطالما شكلت الإجراءات البيروقراطية في لبنان أساسًا لضرب القوانين الإصلاحية أو تأخيرها بالحد الأدنى، فضلًا عن الخوف الدائم من غياب الوضوح والشفافية، فمرسوم الأسناد الإلكترونية مثلًا عمره عشرات السنوات، وتمّ تأخيره مرارًا الى أن أُقِرّ أخيرًا، لذلك، الخوف يبقى في أن يستغرق تطبيق المرسوم ووضع الأُطر التنفيذية له بدوره سنوات إضافية.

بعد الإضاءة على جوانب المرسوم الذي كان وليد جهد مشترك بين وزارة التنمية الإدارية والصناعة والعدل. كانت وزارة العدل بالتعاون مع نقابة المحامين سبّاقة في إطلاق مشروعها الجديد في التحول الرقمي، بعد أن توقف مشروعها السابق الممول من UNDP، وبعد أن تبين في العام 2020 بان البرنامج الإلكتروني لا يمكن استخدامه. لمتابعة تحضيرات هذا المشروع وأبرز إنجازاته سننقل الى الفقرة الثانية.

الفقرة الثانية: الخدمات القضائية الإلكترونية

بدأ هذا المشروع بعد إخفاقات متكررة سابقة ما بين عامي2012و2018 لمشاريع متعددة لمكننة المحاكم كافة في الدولة اللبنانية. هدر ما يزيد عن 22 مليون يورو من المساعدات من قبل الدول المانحة، ما أدى إلى إنكفاء المنظمات الدولية عن تقديم أي مساعدة لاحقة في هذا الإطار، قبل معرفة مصير المبالغ السابقة التي تم صرفها من غير أن تؤدي إلى أية نتيجة وهذا الأمر هو موضوع تحقيق أمام النيابة العامة المالية.[32]

انطلق المشروع الجديد من فكرة المفهوم الجديد والحديث للمكننة القائم على التواصل أي ربط صاحب المعاملة بالإدارة دون الحاجة إلى الحضور شخصيًا. ومن أساس قانوني مبني على مرسوم الأسناد والتواقيع الإلكترونية من هنا نشأت فكرة الخدمات القضائية الإلكترونية، فكان المشروع الجديد للتحول الرقمي تحت هذا العنوان والذي انطلق في بداية العام 2025.

سنبدأ بتعريف مشروع "الخدمات القضائية الإلكترونية": هي منصة رقمية، تفتح المجال أمام كافة المحامين الراغبين من الاستفادة من هذه الخدمات الإلكترونية عن طريق الهوية الرقمية، التي تسمح

[32] المكتب الإعلامي لوزير العدل هنري خوري، رد على ما نشر عن مشروع مكننة العدلية مخالف للمعطيات الواقعية والقانونية، الوكالة الوطنية للاعلام،13 اذار 2025، تم التصفح على الموقع التالي https://www.nna-leb.gov.lb بتاريخ3-04-2025.

لكل محام بإنشاء حساب إلكتروني في النظام البرمجي الذي ستوفره لهم وزارة العدل بالتنسيق مع صندوق تعاضد القضاة وتزويدهم بإمكانية التوقيع الرقمي المعزز للمستندات الإلكترونية، والربط الإلكتروني الذي يسمح لهم تعقب ملفاتهم القضائية عن بعد، والمراجعات عن بعد دون الحاجة الإنتقال الى المحكمة. كما وتقديم الطلبات عن بعد. توفر هذه الخدمة إمكانية التسديد الإلكتروني لكافة الرسوم بما فيها الطوابع من خلال الحساب الإلكتروني الشخصي الخاص عن طريق خدمات المحفظة العدلية التي يشرف عليها صندوق تعاضد القضاة، حيث سيتمكن المحامي من تعبئتها من خلال البطاقة النقابية الذكية، التي سيتم توفيرها للمحامين. وعليه ستؤمن هذه الخدمة وصل الأقلام بمكاتب المحامين الكترونياً لذلك سيشهد كل قلم استحداث لوحدة إلكترونية يشرف عليها رئيس القلم من أجل تأمين خدمات التعامل الإلكتروني عن بعد.

وقد بدأ مطلع هذه السنة القضائية التنفيذ الفعلي للمشروع، إذ تم التعاقد مع شركة خاصة CIEL التي تقدم خدمات التوقيع الإلكتروني الرقمي المعزز، والإمضاء الإلكتروني للهوية والدعم التقني للمحامين والموظفين لمواكبة متطلبات التقنية للمشروع. وهذه الخدمات مقابل اشتراك سنوي يدفعه المحامي 850$. ولمتابعة الأعمال تم استحداث غرفة العمليات الإلكترونية في الطابق الأول من مبنى وزارة العدل. كما سوف تبدأ التحضيرات للسجل التجاري الإلكتروني لأول مرة بتاريخ لبنان والتواصل عن بعد لتسجيل المحاضر والاستحصال على الإفادات بشكل رقمي وتقديم التقارير بواسطة خدمات الحساب الشخصي[33].

وبعد تعريف المشروع، يتبين، أنه مجرد خدمة قضائية لتسهل عمل المحامين وليس مكننة الأعمال في المحاكم بشكل مباشر. ولا يمكن في الوقت الحالي للمواطن الاستفادة مباشرة من هذه الخدمات. وبشكل عام للإستفادة من هذه الخدمة لا بد من مكننة المحاكم، إلا انه من الممكن نتيجة للمراجعات الإلكترونية ان تبدأ الأقلام في المحاكم بتحويل الملفات الورقية الى ملفات رقمية مما يؤدي إلى تطوير آلية العمل في الأقلام، وبالتالي سيكون هذا المشروع دافع للتحول الرقمي في المحاكم إذ ستتغير آلية العمل فيها على النحو التالي:

بالنسبة لمهام رؤساء الأقلام في المشروع الجديد،استكمالاً لتنفيذ خطة التحوّل الرقمي الشامل في قطاع العدالة، وضمن إطار الإجراءات التنفيذية لتوفير الخدمات القضائية الإلكترونية والتوقيع الرقمي لدى محاكم لبنان، اجتمع وزير العدل هنري خوري مع رؤساء أقلام المحاكم التابعة لقصر عدل بيروت، وذلك في مبنى وزارة العدل، حيث تخلل الاجتماع عرضٌ مفصل لبرنامج الخدمات القضائية ومهام

[33]. داني إسكندر، موظف في شركة سيل، الخدمات القضائية الإلكترونية، مقابلة خاصة في14-04-2025.

رؤساء الأقلام المتعلقة بتفعيله خلال مرحلته الأولى والتي تشمل ما يلي: تحرير إيصالات الرسوم والطوابع الإلكترونية واستلام إيصالات الدفع من المحامين بواسطة حساباتهم الإلكترونية، تسجيل ورود الملفات القضائية إلكترونياً وتحديث معلوماتها بشكل دوري، استقبال مراجعات المحامين بواسطة بوابة التواصل الإلكترونية، إستقبال الطلبات الإلكترونية الموقعة من قبل المحامين بواسطة التوقيع الرقمي المعزز بالإضافة الى توفير خدمات إعلام المحامين بمواعيد الجلسات من خلال الموقع الرسمي لمحاكم لبنان .أخيرا توفير خدمات التبادل الإلكترونية للوائح والمستندات بواسطة القلم الإلكتروني والإشراف على الأقلام الإلكترونية والتنسيق بينها وبين المساعدين القضائيين من جهة وبينها وبين صندوق تعاضد القضاة ونقابتي المحامين من جهة ثانية.

كما تم شرحٌ تقني لطريقة عمل البرنامج، لا سيما كيفية إدارة الحسابات الإلكترونية الخاصة برؤساء الأقلام ومهام غرفة العمليات الإلكترونية وآلية التنسيق بينها وبين الأقلام الإلكترونية لضمان توفير الدعم التقني واللوجستي الدائم.

وصرّحَ وزير العدل أنه "مع تأمين الخدمات القضائية المذكورة أعلاه بطريقة إلكترونية في قصر عدل بيروت، تجري الاستعدادات للانتقال الى المرحلة الثانية وهي تجهيز كل من قصر عدل بعبدا وقصر عدل جديدة المتن وجونيه بالمعدات اللازمة وتدريب رؤساء الأقلام فيها، مع الملاحظة أن خدمات الدفع الإلكتروني أصبحت متوفرة للمشتركين من المحامين لدى قصور العدل في لبنان كافة، التي تتضمن مركزاً لصندوق تعاضد القضاة".

وأشار الى أن "المرحلة الثانية ستتضمن إعادة هيكلة شاملة للتنظيم الإداري عن طريق المكننة في محاكم السير، بدءاً من قصر عدل بيروت من ضمن آلية سيتم الإعلان عنها في الوقت القريب، هذا بالإضافة الى مكننة شاملة للسجل التجاري من خلال برنامج متخصص يقدم خدمات متعددة للشركات المسجلة فيه ويسمح لها بتسجيل المحاضر وتقديم الطلبات عن بعد، كما والقيام بعمليات النشر بطريقة إلكترونية، علماً أن كل التحضيرات للبدء بالمرحلة الثانية، قد تم استكمالها حيث سيبدأ العمل على تنفيذها في مطلع العام 2025."

وفي الختام، أشار وزير العدل الى أن "صدور مرسوم الأسناد الرسمية الإلكترونية في الجريدة الرسمية، شكَّل دافعاً رئيسياً للمضي بخطة التحوّل الرقمي الشامل في قطاع العدالة لتشمل الأحكام والمحاضر

الإلكترونية والبدء منذ العام المقبل بالاستغناء تدريجياً عن الورق واللحاق بالعالم الرقمي، الذي من شأنه تعزيز الشفافية والنهوض بمرفق العدالة نحو الأفضل".[34]

في ظل تعاظم التحديات التي تواجه المرفق القضائي، ومشاريع المكننة التي واجهت منذ البداية عراقيل اقتصادية، تقنية وبشرية متعددة. فاقم هذا الوضع تعثر التنفيذ، وأدّى إلى توقف المشروع، مما يتطلب إعادة التفكير في الاسس التي بني عليها.

وعليه، أصبحت الحاجة الى استراتيجية واضحة وشاملة للتحول الرقمي أمرًا ملحًا. فلا يكفي إعتماد مبدأ المكننة كعنوان إصلاحي، بل لا بدّ من وضع خارطة طريق منفصلة تتضمن رؤية حكومية متكاملة تقوم على تحديث القوانين، توفير البنية التحتية، وتأهيل الموارد البشرية، وتأمين استمرارية العمل ضمن بيئة تقنية آمنة.

من هذا المنطلق، جاء العمل على وضع استراتيجية وطنية للتحول الرقمي في قطاع العدالة، تنطلق من واقع المحاكم وتطلعات المتقاضين، وتعنى بتحقيق العدالة الفعّالة، وتكريس سيادة القانون، بأدوات الكترونية حديثة تواكب التطورات العالمية وتلبي حاجات الدولة والمواطن معًا.

إن إستراتيجية التحول الرقمي هي خطوة تتخذها الحكومة وتطبق على سائر الوزارات ومن ضمنها وزارة العدل والمحاكم التابعة كما ان التحول الرقمي يجب ان يشمل كافة الإدارات العامة والمؤسسات الامنية لتعزيز التواصل مع المحاكم وتسير العمل فيها نظرا لارتباط عمل المحاكم بها.

وللحديث عن هذه النقاط سنبدأ في الفصل الثاني إذ سنعرض الخطوات الإستراتيجية نحو المستقبل الرقمي مع تسليط الضوء على أهمية التحول الرقمي في عمل المحاكم.

[34] هنري خوري، المضي بخطة التحول الرقمي الشامل في قطاع العدالة، الوكالة الوطنية للإعلام،19-12-2024، تم التصفح عل الموقع التالي:
https://www.nna-leb.gov.lb بتاريخ 13-3-2025.

الفصل الثاني: خطوات استراتيجية نحو المستقبل الرقمي

لإدارة التحول الرقمي في المؤسسات بسلاسة لا بد ان يكون قادة الأعمال على اطلاع جيد بالعمليات التي تحدث خلال عملية التحول الرقمي. في كثير من الحالات سيحتاجون الى نوع من التدريب لفهم التقنيات الرقمية وعلوم البيانات سواء كانت السحابية أو البيانات الضخمة او الذكاء الاصطناعي فأن نوع التكنولوجيا المتضمنة في التحول الرقمي غالبًا ما يكون مجرد تفصيل. ما يمثل تحديًا حقيقيا لقادة المؤسسة هو الطبيعة المتغيرة للعمل، وما يعنيه ذلك بالنسبة لأدوار الأشخاص في الفرق وكيف سيتم تنظيم الفرق..[35]كما وصنع القرار الذكي إذ تتيح الإدارة الفضلى للبيانات الحصول على رؤية في الوقت الفعلي والقاء نظرة عامة مناسبة على بيئة العمال. كما تحقيق كفاءة أعلى للموظفين فإحلال تكنولوجيا المعلومات محل العديد من المهن دون التسبب قي بطالة من خلال اعادة تعيين الموظفين بحيث يمكنهم أداء مهام جديدة ومختلفة.

تقوم استراتيجية التحول الرقمي على اسس وترتكز على دعائم وإذا التزمنا بهذه الأسس والدعائم سنحقق التطور في عمل المحاكم ومنها نتطلق الى المحاكم الإلكترونية التي تشكل الصورة الفضلى للتحول الرقمي في عمل المحاكم. وعليه سندرس في الفرع الأول استراتيجية التحول الرقمي وفي الفرع الثاني المحكمة الالكترونية الممكنة في محاكم لبنان.

الفرع الاول: استراتيجية التحول الرقمي

يعتبر بناء الاسس الهيكلية القوية عاملاً مهمًا في التحول الرقمي الفعّال، أربع اسس هي الحوكمة، الحكومة المفتوحة، نظام إدارة أمن المعلومات والمخاطر والبنى التحتية الرقمية بشكل حديث، آمن، ومتاح للجميع ونظام ادارة استمرارية الاعمال. وترتكز هذه الاسس على خمس دعائم اساسية وهي الناس، الابتكار، العمليات، المشاركة المدنية، والإطار التشريعي. [36]

[35]علي المطيري، استراتيجية التحول الرقمي، الحقوق للمؤلف، مصر2022، ص8.
[36]نجلا الرياشي، استراتيجية التحول الرقمي في لبنان 2020-2030، أيار2022، متاح على الموقع التالي https://www.omsar.gov.lb/Media/News.تاريخ التصفح15-2-2024.

الفقرة الاولى: الأسس

تبدأ الإستراتيجية أولا من مفهوم الحوكمة الرقمية، يعتبر التحول الرقمي من المسؤوليات الأساسية للإدارة العامة رغم اهمية القطاع الخاص والمجتمع المدني. من الضروري لأي استراتيجية وطنية ان تكون متوافقة مع وضع البلد وأن ترتكز على المؤشرات المحدثة وأن يكون للحكومة القدرة على تنفيذها والتقيد بركائزها ومن الضروري أيضا أن تكون الادارات بحالة مستقرة وقادرة.

يتطلب تجاوز الحكومة للتحديات التي تواجهها إنشاء إطار حوكمة واضح يؤمن قدرا كبيرا من الالتزام السياسي، والقيادة والإدارة والتنسيق. فالحوكمة الرقمية، تعد حجر الزاوية في الإدارة الرقمية للمؤسسات. فبدون وجود إدارة فعّالة تعمل ضمن إطار قانوني مرن وواضح، يصعب بناء بنية رقمية ناجحة. كما أن الحوكمة الرقمية تفرض وجود بيئة تنظيمية قادرة على تبني التحولات المتسارعة، مما يستوجب اعتماد معايير حديثة، وتطوير السياسات الداخلية للمحاكم بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي.

أما الركيزة الثانية، فهي الحكومة المفتوحة، يعكس مفهوم الحكومة المفتوحة على بساطته صورة قوية. صورة الحكومات والمؤسسات التي تعمل بشكل أفضل لخدمة مواطنيها وتعتبر مدماكًا رئيسيًا لتحقيق مجتمعاً أكثر ديمقراطية ومساواة واستدامة. تتمحور الشفافية في الحكومة حول الانفتاح والالتزام المطلق بتوفير المعلومات الموثوقة التي تهم العامة وتهدف الى تسليط الضوء بشكل كاف على كافة الإجراءات الحكومية للمحافظة على القدرات الرقابية لعامة الناس. لذا تعتبر الشفافية حجر أساس، الذي تستند اليه الخطط المستقبلية لإصلاح الحكومة. ويتم تحقيقها عن طريق ثلاث عناصر أولها المعلومات المفتوحة التي تركز على المواد، وثانيها العمليات المفتوحة التي تركز على كيفية انجاز العمل في الحكومة وثالثها واكثرها أهمية البيانات المفتوحة التي تعتبر المادة الخام في القرن الواحد والعشرين والتي تتضمن كافة أنواع البيانات المتعلقة باي جانب من جوانب المجتمع والبيانات المالية التي تسمح بمساءلة موظفي الحكومة.

ويقوم الأساس الثالث، على نظام إدارة المعلومات والمخاطر والبنى التحتية الرقمية بشكل حديث آمن ومتاح للجميع فالبنى التحتية الحديثة، الآمنة، المتاحة وغير المكلفة هي جزء من أساس متين لنظام رقمي وطني شامل. يتعلق الأمن السيبراني بالمخاطر الأساسية التي تؤثر على سيادة الدولة من جهة، وهو بمثابة أداة أساسية تساهم في تقديم الخدمات العامة المحسنة من جهة أخرى. وتعتبر الثقة في اجراءات الأمن السيبراني التي تتخذها الحكومة، وشفافيتها في استخدام المعلومات الشخصية، حيوية

لنيل ثقة المواطن. وتسمح الممارسات الجيدة في مجالات الخصوصية والأمن الوقائي والمرونة للحكومة باستخدام المعلومات، وإعادة استخدامها وتبادلها بشكل آمن وملائم لتعزيز الخدمات المتمحورة حول المواطن. ويعني ذلك أنه على الممارسات الأمنية الحكومية ان تتماشى مع بيئة المخاطر الدائمة، لذا ينبغي تحديد الجهات المسؤولة عن أمن البيانات وحمايتها وخصوصيتها، ليطمئن المواطن وأصحاب الشأن الى فعالية التدابير الامنية التي تحمي معلوماتهم.

ويجب تأمين التحول الرقمي في الحكومة المفتوحة عن طريق بناء القدرات لمنع الهجمات السيبرانية، وكشفها والاستجابة لها، وإدارة الحوادث، وتأمين الخدمات، إضافة الى إعتماد نهج منهجي وتعاوني وشامل لتنفيذ الأمن السيبراني. كما يجب حماية خصوصية المواطنين وتأمين الشفافية، إضافة الى التوعية وتعزيز المعارف، والخبرات وتوطيد التعاون الدولي وتحسين الوسائل التقنية والقانونية والثقافية المستخدمة لمنع الجرائم السيبرانية ومكافحتها.

وتماشيًا مع الممارسات الدولية الفضلى ينبغي أن تشمل إمكانات الحكومة اللبنانية: الفريق الوطني للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي لتقديم المشورة المرجعية، والمساعدة عبر التركيز على منع الحوادث السيبرانية، والتعامل معها والإبلاغ عنها. وسيقوم هذا الفريق بجمع المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية وتبادلها ضمن لبنان ومع الفرق المماثلة في الدول الشريكة.

كما يجب إنشاء مركز عمليات الامن السيبراني لمراقبة العمليات الرقمية بصورة آنية وتحديد المخاطر السيبرانية وأخيرا يجب القيام بحملة تثقيفية حول الأمن السيبراني للمواطنين وموظفي القطاع العام.

ففي عصر الاقتصاد الرقمي علينا التركيز ليس على تأمين الحدود الشبكية فحسب بل أيضًا حماية البيانات في النظم والمعدات السحابية إذ تؤدي مكننة كافة العمليات الحكومية وزيادة التواصل الرقمي إلى مخاطر أمنية سيبرانية وتهديدات ملحوظة.

يبقى سر معالجة هذه المخاطر والتهديدات متمثلا في تضمين التطبيقات والمعدات المترابطة إجراءات أمنية منذ البداية. كما يجب مواءمة كافة الانشطة المتعلقة بالأمن السيبراني والاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني التي حددت بشكل واضح أدوار كافة أصحاب الشأن حيث أن الأمن السيبراني والجرائم السيبرانية تعد جزءًا من استراتيجية الدفاع الوطني[37].

[37] نجلا الرياشي، المرجع أعلاه.

وأخيراً الأساس الرابع يرتكز على نظام إدارة إستمرارية الأعمال، على كافة الهيئات والمنظمات الحكومية إنشاء أنظمة تتسم بالقدرة على تحمل الأعطال والتخزين الاحتياطي للبيانات الحساسة عند حصول اي طارئ ويجب العمل على تأمين استمرارية العمليات.

وتعزز هذه الركائز الأربع، خمس دعائم تعد مكمّلة واساسية لتحقيق النجاح وللتعرف على هذه الدعائم ننتقل للفقرة الثانية.

الفقرة الثانية: الدعائم

نبدأ اولا بالناس، تتمحور معظم خدمات الادارة العامة حول المواطن. وعليه يجب وضع المواطنين في قلب منهجية التحول، وبالتالي ينبغي على الحكومة رسم السبيل إلى بناء شراكة متينة بين القطاع العام والمواطنين. وتكمن الأهداف الرئيسية في تعزيز إمكانيات المواطنين، وزيادة مشاركتهم في حوار السياسات مع الحكومة اللبنانية. كما ينبغي إقامة حملات توعية المواطنين بهدف تثقيفهم حول قيم، وفوائد استخدام الخدمات الرقمية.

إضافة إلى المواطنين لا يمكن إغفال موظفو القطاع العام إذ تغيّر الرقمنة عقلية وممارسات الموظفين المشاركين في تقديم الخدمات العامة، كما تؤدي إلى إنشاء وظائف جديدة في القطاع العام، تتطلب كفاءات جديدة، وينبغي على شاغلي الوظائف الاستحصال على هذه الكفاءات وإثباتها. إضافة الى ذلك، تقوم الرقمنة بإغناء الوظائف القائمة وتحولها إلى وظائف أخرى لمواجهة تحديات العصر الرقمي.

لهذه الغاية يجب أن يبقى موظفو القطاع العام على إطلاع بالمؤهلات الجديدة، واكتسابها وصقل المهارات من خلال دورات تدريبية مهنية. ومن خلال انشاء الأكاديمية الرقمية الوطنية التابعة لوزارة التنمية الإدارية التي تشرف على إعداد وتدريب موظفو القطاع العام لمواكبة المكننة. كما ينبغي إعادة دراسة وتصميم الهيكليات التنظيمية للوزارات والهيئات الحكومية وإعادة دراسة الهيكل الوظيفي الموجود وتبسيط الإجراءات ومسالك العمل في الوزارات وتوصيف وظيفي جديد بناء على الرقمنة لاستيعاب التطورات الحكومية الرقمية.

وننتقل للدعامة الثانية الابتكار، ما سيحدد في النتيجة مستقبل العمل هو الصراع بين المكننة والابتكار. فانتشار المكننة يؤدي إلى إنخفاض التوظيف في القطاعات الهرمة في حين أن الابتكار ينتج قطاعات وفرص عمل جديدة. ولمواكبة التطور الرقمي لا بّد من تنشيط الاقتصاد الرقمي قي لبنان، فالسياسات

التي تدعم ازدهار الاقتصاد الرقمي اللبناني، لا تساهم فقط في نجاح قطاع التكنولوجيا، بل تساهم أيضا بشكل ملحوظ في تحويل الشركات والمؤسسات رقميا، ما يجعلها أكثر ابتكارا وكفاءة وتنافسية في السوق العالمي. كذلك لا بد من مواكبة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، اذ أسفر التقدم في مجال التكنولوجيا عن ابتكارات ضخمة ساهمت في تسريع وتيرة التحول الرقمي ومن أهمها الحوسبة السحابية، وقد ساهم تطبيق الحلول السحابية بازدياد المرونة وقابلية التوسع والمتانة والسرعة في تقديم الخدمات الرقمية.

أن مجال الحوسبة محفوف بمخاطر أمنية كبيرة، وهناك نقص في الخبرات في مجال تقييم المخاطر، وتطبيق الضوابط الملائمة وهنا تكمن ضرورة التعاون بين الهيئات الحكومية وأصحاب الشأن الرئيسي ومزودي خدمات الحوسبة السحابية من القطاع الخاص، لإعداد استراتيجية حكومية لتنمية البنية التحتية والقدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمحافظة عليها. كما ستوفر هذه الإستراتيجية للهيئات الحكومية الأطر والمنصات اللازمة لضمان، وتوفر الثقة والإمكانيات لديها لنقل بعض خدماتها بشكل آمن الى النظم السحابية وعلى الحكومة اللبنانية إجراء تقييم وطني للمخاطر التي تواجه النظم سحابية لتحديد جدواها واجراءات الامن السيبراني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي.

ولمواكبة التطور وتنسيق العمل في مجال التحول الرقمي لا بدّ من إنشاء وحدة التحول الرقمي في كل وزارة وهذه الوحدة تتألف من مجموعة موظفين أصحاب خبرات في المجال الرقمي.

وأخيرا تحويل الخدمات الحكومية إلى خدمات رقمية عبر إنشاء منصات رقمية مشتركة، تشكل المنصات المشتركة جزءًا محوريا من البنية التحتية الحكومية الرقمية. وتصبح عناصر تمكينية للربط بشكل سلس بين عدد من الخدمات التابعة للدوائر الحكومية، وتسمح هذه الهيكلية بتوفير المعاملات المتكاملة والشاملة في عدة وزارات.

أما الدعامة الثالثة فهي العمليات، من أجل رقمنة عمليّة بشكل فعال، ينبغي توحيد العمليات وتبسيط الاجراءات المتعلقة بها قبل مكننتها، كما يجب إصلاح، وتنمية الإدارات العامة. وترتكز هذه الإصلاحات على المفاهيم المعاصرة الداعية إلى إعادة تعريف الحكومة، وهندستها وهيكلتها، عبر إعتماد المرونة والابتكار والوسائل والتقنيات المتطورة والمستخدمة في القطاع الخاص، وأبرز المبادئ التوجيهية المتعلقة بإصلاح الإدارات العامة يقوم على التنمية الإستراتيجية للموارد البشرية، اضافة الى الهيكلية التنظيمية، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالتوصيفات الوظيفية وسير العمل. كما التوظيف بناء على نظام الاستحقاق لتلبية الحاجة والمؤهلات، والمهارات والتقييم المستمر لكفاءة الموظفين، والإنجازات

المستهدفة، والتدريب لتعزيز الأداء وتحديث المؤهلات مما يشكل، حافزا لتحقيق التغير والتحسين وإضافة إلى التقدم والترقية. إضافة إلى إعداد مسار وظيفي محفز ومفتوح ونظام عادل للتعويضات والاستحقاقات وتحسين الرواتب من خلال سلسلة رتب ورواتب جديدة، خاصة بعد انهيار قيمة الرواتب الحالية واخيرا اشراك الموظفين بشكل منتظم لقياس رضا الموظفين والحصول على إنطباعاتهم.

ترتكز الدعامة الرابعة على المشاركة المدنية، تعتبر المشاركة المدنية ركنًا اساسيًا من أركان التحول الرقمي. تهدف الخطة الإستراتيجية لضمان حق المواطن في المشاركة الرقمية لناحية تطبيق مبدأ الديمقراطية الرقمية والتي تعتبر ركنا أساسيًا في تطبق الحوكمة الرشيدة. وتتجلى المشاركة المدنية أيضا بالتعاون الدولي، التعاون مع الدول العربية والتعاون الأكاديمي ومشاركة البلديات إضافة للشراكة مع القطاع الخاص.

بالنسبة للتعاون الدولي يرتكز التعاون بشكل خاص مع صندوق الأمم المتحدة UNDP ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ESCA كما يجب العمل على تنمية التعاون الدولي للاستفادة من تجارب الدول والمنظمات العاملة على مشاريع مشابهة لتشجيع التبادل الثقافي والعلمي والتكنولوجي والمعرفي[38]. والتعاون مع الدول العربية بناءً للمسودة الأولى للرؤية الإستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي التي أصدرتها جامعة الدول العربية عام 2018، تضع هذه الرؤية حجر الأساس بين الدول العربية لتعزيز البنية التحتية التشريعية والتكنولوجية القائمة على المعارف ودعم التحول الرقمي في الدول العربية.

والتعاون الأكاديمي مع مؤسسات التعليم العالي والجامعة اللبنانية للحصول على الاستشارات والاستفادة من الأبحاث والرؤية القيمة حول الأساليب الجديدة لمعالجة المشاكل الإدارية وكل ما يتعلق بالتكنولوجيا والمعلومات.

لا يمكن للقطاع العام أن ينهض وحده في عملية التحول الرقمي فهو بحاجة للشراكة مع القطاع الخاص الذي سبق القطاع العام في المجال التكنولوجي والرقمي كما أن القدرات المالية للدولة لا تسمح بقيام مشاريع رقمية تواكب التطور الرقمي لذا ينبغي تصميم وتنفيذ الخدمات الرقمية بالتعاون مع الجهات المانحة من القطاع الخاص.

[38] نجلا الرياشي، مرجع سابق.

وأخيرا الدعامة الخامسة الإطار القانوني، يعتبر الإطار القانوني الركيزة الرئيسية في أي استراتيجية حكومية للتحول الرقمي. تتطلب عملية التحول الرقمي في لبنان إدخال تعديلات على القوانين القائمة وسن قوانين وإصدار مراسيم وقرارات جديدة..

ومن اهم القوانين اللبنانية الصادرة في مجال التحول الرقمي قانون رقم التعريف الوحد عام 2012.

قانون حق الوصول الى المعلومات عام 2017.

قانون المعاملات الإلكترونية وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي عام 2018.

كما ذكرنا فنحن بحاجة الى قوانين جديدة ومن هذه القوانين قانون المشتريات الإلكترونية، قانون الحكومة الرقمية، قانون حماية البيانات وتصنيفها والاحتفاظ بها، قانون الحقوق الرقمية، قانون التجارة الإلكترونية وغيرها من القوانين التي تساهم في تحديد القواعد التي يجب اتباعها للاستثمارات العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ان إستراتيجية التحول الرقمي في الإدارات العامة تعد حجر الأساس في التحول الرقمي القضائي والاتجاه نحو التقاضي الإلكتروني فالمحكمة الإلكترونية ليست خيالًا علميًا بل حل معلوماتي إداري يهدف إلى إنجاز المعاملات القضائية إلكترونيًا وذلك بالاستخدام الأمثل لعناصر التكنولوجيا ونظم شبكات الاتصال والربط الإلكتروني بالإنترنت بغية الارتقاء بكفاءة العمل في مرفق العدالة ورفع مستوى الجودة واختصار الوقت. إنّ الغاية من التّقاضي الإلكتروني تكمن في تطوير دور وزارة العدل والعاملين فيها على تحديث مهام المحاكم عبر تغيير نظام سير المحاكمة من خلال تحويل اجراءات المحاكمة الادارية والتّمهيدية عند تقديم الدّعوى إلى إجراءات إلكترونيّة تبسّط الشّق الإداري من المحاكمة بهدف عدم إطالة أمدها وتسريع الفصل بها، لا سيما في القضايا المتكررة والبسيطة أو في الطلبات التي تتطلب سرعة. وعليه سننتقل للفرع الثاني للبحث في التحول الرقمي في المجال القضائي.

الفرع الثاني: التطبيقات الإلكترونية الممكنة في محاكم لبنان

التحول الرقمي القضائي يكمن في إنشاء المحكمة الإلكترونية التي تسهل الوصول إلى قاعدة المعلومات القانونيّة سواءً من القوانين والاجتهاد والفقه، من خلال تقنيّة البحث الإلكتروني الموجود على موقع المحكمة الالكترونية، او من خلال خلق برامج تحول لغة التقاضي الى لغة رقمية وتسهل الأمر على الكثير من الجهات المستفيدة من هذا العمل في لبنان، ونذكر منها: وزارة العدل، المحاكم والنّيابات

العامّة، مجلس القضاء الأعلى، معهد الدّروس القضائيّة، نقابة المحامين في بيروت وطرابلس، والمواطنون عامة.

وعليه سندرس الفقرة الاولى المحكمة الإلكترونية في الفقرة الثانية انعكاسات المحكمة الإلكترونية.

الفقرة الأولى: المحكمة الإلكترونية

تتألف الهيكلية الإدارية للمحكمة التّقليدية في لبنان، من مجموعة من العاملين كل في اختصاصه لأجل متابعة الدعاوى منذ تقديمها من المتخاصمين ووكلائهم إلى حين صدور الأحكام بشأنها وحتى أيضا مرحلة حفظها في الأرشيف.

وإنطلاقًا من هذه الهيكلية المبسّطة، يمكن تحويلها الى هيكلية إلكترونية، ومن خلالها يمكن معرفة ما هو المطلوب من المحكمة الإلكترونية لأجل تبسيط وتسريع إجراءات التقاضي، في جميع مراحل الدّعوى، بحيث يتم اختصار بعض الاجراءات التي يمكن للتطبيق الالكتروني أن يسهّلها ويحلّها عن بعد دون متطلّبات الإجراءات العادية، مثل تسجيل الدّعوى وترقيمها وتأريخها، ودفع رسومها، على أن يبقى الرّجوع إلى المحكمة التّقليديّة لأجل المرافعة النّهائية الشّفهية، مع أن هذا الإجراء الأخير يمكن أن يجري عن بعد ايضا[39].

ولإنفاذ مشروع المحكمة الإلكترونية، التي تتطلب بنية تحتية معلوماتية، هناك أدوات ووسائل لا بد من توافرها لإنفاذ هذا المشروع، فما هو الممكن انفاذه في لبنان بما هو متاح لدينا من أدوات ووسائل تكنولوجية معلوماتية مساهمة في ذلك؟

ممكن تصميم موقع إلكتروني للمحكمة اونلاين اذ يتطلّب إطلاق عمل المحكمة الإلكترونية أو تنفيذها عمليًا إنشاء موقع إلكتروني خاص بها، يتألف من عدة صفحات يشكل البناء الالكتروني للمحكمة بكل أقسامها ويكون المكان الافتراضي الذي يلجأ اليه المعنيين بإقامة الدعوى والنظر بها. بما معناه أنّه يجب بناء بنية تحتية معلوماتية لذلك، عبر استخدام الانترنت والحاسوب والشبكة العنكبوتية.

[39] ربى الحيدري، ضرورة التحول نحو التقاضي الإلكتروني في لبنان،11-09-2023، متاح على الموقع التالي ht://legiliban.ul.edu.lb تاريخ tp
التصفح 20-4-2024 .

كذلك البوابات الإلكترونية فالبوابة الإلكترونية هي موقع ويب يشكّل نقطة البداية للاتصال بمواقع الويب الاخرى، وقد جاء إسم البوابة من وظيفتها كباب مفتوح يطل المرء منه على عالم المعلومات والفعاليّات الأخرى التي يوفرها الإنترنت. وتتميّز البوابة عن موقع الويب بدرجة عالية جدًا من التّنظيم إذ تتيح خدماتها المتكاملة الولوج بسهولة وسرعة الى أهم مواضيع البحث المطلوب.

إضافة للبريد الإلكتروني الذي يعتبر وسيلة اتصال هامة حلّت محل الوسائل التّقليدية، ويتطلّب أن يكون لكلّ متّصل عنوان إلكتروني تصل الى علبته البريدية الرسائل الخاصّة به أو المرسلة إليه من أية جهة كانت. ميزة البريد الإلكتروني أنّه مجّاني ولا يتطلّب ارسال البريد أيّة تكلفة، بل يتطلّب فقط الاتّصال بالأنترنت. ويؤمّن هذا البريد مقامًا الكترونيا للمتصل او المتقاضي يسمح له أن يتبلّغ إجراءات الدعوى وأوراقها على هذا المقام ما يوفّر عناء المسافات وتكلفة إرسال تبليغات.

واعتماد المستندات الإلكترونية اذ تتخذ الكتابة الإلكترونية اشكالاً مختلفة كالبريد الإلكتروني أو العقد الإلكتروني وغيرها، إنّما الذي سيكون أكثر استعمالًا في عمل المحكمة الإلكترونية وطلبا هو التّوقيع الإلكتروني. مع العلم ان مرسوم التواقيع الإلكترونية قد صدر في شباط 2024.

يقتضي أن تتّصل مكاتب المحامين عبر الانترنت بالمحكمة الإلكترونية ما يسمح للمحامي القيام ببعض الاجراءات وأهمها تتبع ملفّه، دون هدر الوقت بالانتقال إلى المحكمة لا سيّما عندما تكون الدّعوى مقامة أو يجب إقامتها لدى المحاكم الواقعة في نطاق جغرافي بعيد عن مكتبه. وكذلك يسمح له هذا الأمر بالاستفادة من الوقت للتّحضير لموضوع الدّعوى بدلًا من هدر الوقت بالذّهاب الى المحكمة لأجل مراجعة بسيطة .لذلك يجب تفعيل نظام الربط الإلكتروني بين مكتب المحامي والمحكمة الإلكترونية وممكن التّشبيك مع مواقع إلكترونيّة أخرى تساهم في مسار عمل المحكمة مثل الربط مع موقع: وزارة العدل اللبنانية، السجل العدلي، السجل التجاري، نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس، مكاتب كتاب العدل، وأية مواقع أخرة ذات صلة[40].

توضع وتعلق الإعلانات القضائية على لوحات في قلم المحكمة، وغالبا ما لا تؤدي الغاية منها عندما تتراكم بشكل عشوائي ولا يتم انتزاع ما هو غير صالح منها. ولا تؤدى الغاية منها ألا وهي إبلاغ شخص معين بقرار، دعوة حضور، أو إجراء قضائي وقد يكون مصيري. ولهذا يمكن ادراج لوحة تبليغات

[40] ربى الحيدري، المرجع أعلاه.

الكترونية على موقع المحكمة، تشير الى أسماء الاشخاص المراد إبلاغهم، والموضوع المراد ابلاغه بالتواريخ والأرقام، مع استخدام إشارات خاصة للفت النظر الى التبليغات المصيرية كما في الحجز على الممتلكات او غياب المتداعين، والمزادات العلنية وسواها.

إن اعتماد المحكمة الإلكترونية من شأنه أن يختصر الكثير من مشقات التقاضي لهذا سنتطرق في الفقرة الثانية الى الانعكاسات الإيجابية لمشروع المحكمة الإلكترونية على الميدان الحقوقي في لبنان.

الفقرة الثانية: أهمية المحكمة الإلكترونية

إن استخدام التقنيات الرقمية الحديثة من شأنه تطوير العمل المكتبي وبالتالي رفع كفاءة وإنتاجية الموظف وخلق جيل جديد من الكوادر الكفؤة. كما يساهم في القضاء على البيروقراطية وتعقيدات العمل اليومية وتوفير المعلومات والبيانات لأصحاب القرار بالسرعة وفي الوقت المناسبين ورفع مستوى العملية الرقابية. كما يؤمن تواصل أفضل وارتباط أكبر بين إدارات المؤسسة الواحدة ومن شأنه تقديم خدمات أفضل ورفع مستوى الأداء، والمرونة في عمل الموظف. بحيث يمكن للموظف سهولة الدخول على الشبكة الداخلية من أي مكان قد يتواجد فيه للقيام بالعمل في الوقت والمكان الذي يرغب فيه، وكذلك سهولة في عقد الاجتماعات عن بعد، وسهولة وصول التعليمات. وسهولة تخزين، وحفظ البيانات والمعلومات وحمايتها من الكوارث والعوامل الطبيعية، من خلال الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية في أماكن خارج حدود المؤسسة وهو ما يعرف بنظام التحوط من الكوارث.

تساهم المكننة في تخفيض التكلفة المالية والبيئية من خلال التقليل من استخدام الأوراق والاحبار وترشيد الاستهلاك في مجال المياه والطاقة وتقليل تكاليف التشغيل من خلال خفض كميات الملفات والخزائن لحفظها وبالتالي توفير المساحات.

المكننة القضائية، أي استخدام التكنولوجيا والأنظمة الإلكترونية لتنظيم وتسير أعمال المحاكم والجهات القانونية، بدلا من الاعتماد الكامل على الطرق التقليدية الورقية تساهم في تحسين العمليات القانونية وتسهيل الوصول الى عدالة حقيقية، وتحقيق فعالية أكبر في تقديم الخدمات القانونية. من خلال تسريع الإجراءات القضائية، فبدل أن يستغرق وقت تقديم دعوى او إصدار حكم أسابيع او شهور بسبب الاعمال الورقية الروتينية يمكن اتمامه الكترونيا في وقت أقصر، إذ تؤمن للمتقاضين السرعة في تقديم الدعوى واختصار الإجراءات الادارية المتعلقة بتأسيسها في المحكمة وتبسيط الإجراءات الورقية والتقليدية. كما

تساهم المكننة في تقليل الأخطاء البشرية فالنظام الإلكتروني يتأكد من إدخال البيانات بدقة مثل مواعيد الجلسات أسماء الأطراف، أرقام القضايا.

إضافة ان هذه المحكمة تؤمن تسهيل الوصول الى المعلومات بين المتقاضين والمحامين والقضاة اذ تمكنهم الدخول للنظام ومتابعة مستجدات القضية في أي وقت. مما يحسن الخدمة للمواطن وتحافظ على سجلات المحكمة من التسرب والتلف والضياع.

كما ان التقنية المعلوماتية تمكننا من الاستغناء عن الأرشيف القضائي الضخم والاحتفاظ بالملفات عبر استعمال أقراص ونسخ احتياطية بدلا من المستودعات الضخمة وعلية تساهم المكننة في خفض التكاليف اذ تقلل من استخدام الأوراق والارشفة والمساحات المكتبية.

اما بالنسبة للقضاة ويشير "الزهراني" إلى أنه: " كما يهدف العمل من خلال هذه التطبيقات في الارتقاء بأداء القضاة، فعندما يستخدم القاضي برامج إلكترونية قانونية، تحتوي على النصوص القانونية، والاجتهادات القضائية لإصدار حكمه، فإن ذلك سيساعده في التغلّب على ضيق الوقت، وضخامة المهام المسندة إليه باستخدامه التقنيات الحديثة. كما أنّ عمل المحكمة الرقمية سيسهّل عملية تدقيق الدعاوى عبر الاتصال بملف الدّعوى عن بعد، وتمكن محاكم الاستئناف والنقض من الدخول الى ملف الدعوى الأصل عند اللزوم؛ دون أعباء مالية، ولا مراسلات بريدية، ولا تأخير في الرد المطلوب[41]".

تؤمن المحكمة الإلكترونية الشفافية والمصداقية، فكل خطوة تسجل الكترونيا مما يمنع التلاعب او تغيير البيانات. كما أنها تعطي دعم في اتخاذ القرار فالأنظمة الإلكترونية يمكنها تحليل بيانات القضايا والمساعدة في تطوير السياسة القانونية والاجتهاد.

إنّ خلوّ العمل التّقني من التّدخّل العاطفيّ البشري تجعل العمل القضائي بمنأى عن الأهواء الشّخصية والعاطفيّة. فمِن أهم مبادئ المحاكمة هي الوجاهيّة والعلنيّة والشفافيّة ومن أهم مبادئ القضاة الشفافيّة والحياد. وبتقنية التقاضي الإلكتروني فإنّ تأمين المبادئ المذكورة أكثر فعاليّة من التّقاضي العادي، فلا تُحابي مصلحة خصم على حساب خصمه، وليس هناك من قابليّة لتلقّي الرّشاوى، حيث لا تفرّق الآلة

[41] نواف صالح الزهراني، المحكمة الإلكترونية في عصر تكنولوجيا المعلومات، جريدة الرياض،15اكتوبر2008، العدد14723، منشور على الموقع التالي:
http://www.alriyadh.com/2008/10/15/article380971.، تارخ التصفح20-5-2025.

بين شخص سواء من حيث الجنس أو الدّين أو المذهب أو السكن أو المظهر، ما يجعل التّعاطي مع برنامج إلكتروني أسهل من التعاطي مع الموظفين.

الخاتمة

وفي ختام تقريرنا الذي ناقشنا فيه التحول الرقمي في العدلية، وبناء على ما عرض يمكن القول أنه رغم التوجه العام نحو مكننة الاعمال القضائية في لبنان، لا تزال قصور العدل تواجه تحديات كبيرة تعيق هذا المسار. فقد تراكمت الملفات الورقية الى حدّ فاضت فيها الخزائن، وأصبحت الملفات مبعثرة على الأرض لغياب المساحات الكافية. وانعكس هذا المشهد الفوضوي سلبًا على صورة العدلية، فأعطى انطباعًا عامًا على التخلف الإداري وعدم الجاهزية التقنية.

كما ان غياب التجهيزات الأساسية مثل أجهزة الكمبيوتر والطابعات، الى جانب الانقطاع المستمر للكهرباء، فاقم من الصعوبات التي تواجه موظفي الأقلام القضائية، ما جعل أي مبادرة رقمية تصطدم بهشاشة الواقع الإداري. ورغم صدور مرسوم التواقيع الإلكترونية والأسناد الرسمية الإلكترونية، الذي شكل بارقة امل في مسار التحول الرقمي، الا ان هذا المسار لا يزال يتطلب رؤية استراتيجية واضحة وشاملة للتنفيذ. أما مشروع الخدمات القضائية الإلكترونية الذي انطلق في بداية السنة القضائية الجارية خف وهجه وتراجع العمل به نظرا لضرورة مكننة المحاكم لتطبيقه وتغيير الإدارة في وزارة العدل.

وفي ضوء ما تم عرضه وتحليله في هذا التقرير، يمكن التأكيد على أن التحول الرقمي في العمل القضائي يمثل تطورًا بنيويًا عميقًا في طبيعة منظومة العدالة وآلياتها بما يعكس تزاوجًا حتميًا بين التكنولوجيا الحديثة ومتطلبات تحقيق العدالة الناجزة. فإن الرقمنة القضائية أسهمت في معالجة العديد من التحديات التقليدية التي كانت تعيق سير العدالة، مثل بطء الإجراءات، تكدس القضايا، وصعوبة الوصول الى الخدمات القضائية، مما يدل على قدرتها الفعلية على تحسين الكفاءة الإدارية والفنية للعمل القضائي.

لقد أظهرت التطبيقات العملية ان استخدام الأنظمة الالكترونية لإدارة القضايا عبر منصات التقاضي، قد أحدث نقلة نوعية في طرق تداول القضايا وتوثيق الاحكام والمعاملات. وهو ما أسهم في تقليل التكاليف الزمنية والمالية وتحقيق أكبر قدر من الشفافية ودقة المعالجة القضائية. وعليه فأن التحول الرقمي يدعم مبادئ الحوكمة القضائية ويعزز مفاهيم سيادة القانون والمساءلة.

وفي المقابل، لا يمكن إغفال التحديات المصاحبة لهذا التحول والتي تتطلب معالجة دقيقة ومدروسة. اذ يستلزم التحول الرقمي إتباع استراتيجية وطنية متكاملة تقوم على تطوير وتهيئة بنية تحتية تقنية متطورة

آمنة وضمان حماية البيانات والمعلومات الشخصية الى جانب تطوير قدرات الكوادر القضائية والإدارية وتمكينهم من التعامل بكفاءة مع هذه الأدوات الحديثة. كما ينغي مواكبة هذا التحول بتحديث الأطر التشريعية والتنظيمية لضمان توافقها مع طبيعة المعاملات الرقمية ومراعاتها لمبادئ العدالة وحقوق الافراد. كما يوصى بأهمية التعاون المستمر بين الجهات القضائية، الهيئات التشريعية وخبراء تكنولوجيا المعلومات لضمان تكامل فعال ومستدام بين التقنية والقانون.

يمكن القول بأن التحول الرقمي لم يعد خيارا للحكومات بل اصبح ضرورة يفرضها العصر الرقمي و لم يعد المجال القانوني بمنأى عن التأثر بهذه الثورة الرقمية فقد اضحى تطوير المجال القانوني و استخدام التقنية الرقمية ضرورة حتمية لا مفر منها فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاستمرار في الاعتماد على الأساليب التقليدية في التقاضي والحفاظ على المنهج التقليدي في المحاكمات وعدم مواكبة التطور في المجال القضائي على المستوى العالمي والذي أصبح يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في التقاضي الالكتروني.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول أن التحول الرقمي في القضاء ليس مجرد توجه تقني عابر بل هو مسار استراتيجي لإعادة صياغة منظومة العدالة وفق مقاربات أكثر مرونة، فعالية وأنصافا وأن تبني وتطوير التحول الرقمي القضائي ليس فقط استثمارا في التقنيات بل هو استثمار في تحقيق عدالة مستدامة وشاملة تتسم بالسرعة والدقة والانصاف، بما يعزز الثقة في المؤسسات القضائية ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع يقوم على مبادئ القانون والمؤسسات.

وفي الختام المكننة وحدها لا تكفي في القضاء كما بقية القطاعات، فالقضاء في لبنان في حاجة الى استقلالية حقيقية، علما ان مجلس الوزراء قد أقرّ في 3-05-2025 مشروع قانون استقلالية القضاء العدلي، لكن العبرة في الخواتيم وإصدار القانون وتطبيقه، وفي حاجة الى امكنة لائقة للقضاة والعاملين بالسلك القضائي وللمتقاضين والقضاء وفي حاجة الى سجن لائق للمحكوم ليكون السجن مكانًا للإصلاح لا للعقوبة.

أما الوطن الصغير بحجمه والكبير بمعانيه ففي حاجة الى ورشة تحديث قوانين يقترحها القضاة أنفسهم الذين ينظرون بعين العدالة.

لائحة المراجع والمصادر

1. الكتب

-السالمي علاء، شبكات الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2005.

-الشرعة حازم، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر، 2010.

-المطيري علي، استراتيجية التحول الرقمي، الحقوق للمؤلف، مصر 2022.

-ممدوح خالد، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي،2008.

-هوبنكز وماركهام، بريان وجيمس، الإدارة الالكترونية للموارد البشرية، ترجمة العامري خالد، دار الفاروق للنشر، القاهرة، 2006.

2. المقالات والدراسات

-جابر علي، بالأرقام والمستندات خفايا الحملة الإعلانية على مشروع مكننة المحاكم الجديد، مجلة محكمة،19شباط 2025.

-حرفوش ريشار، مرسوم الأسناد الرسمية الإلكترونية...خطوة إصلاحية تمهد للحكومة الرقمية، صحيفة نداء الوطن،15-02-2024 المقال متاح على الموقع التالي:
https://www.nidaalwatan.com/article.

-الحيدري ربى، ضرورة التحول نحو التقاضي الإلكتروني في لبنان،11-9-2023. متوفر على الموقع التالي ht://legiliban.ul.edu.ltp.

-الرياشي نجلا، استراتيجية التحول الرقمي في لبنان. متاحة الدراسة على https://mqalaat.com .

-الزهراني صالح، المحكمة الإلكترونية في عصر تكنولوجيا المعلومات، جريدة الرياض، 15اكتوبر2008، العدد 14723، منشور على الموقع التالي:
http://www.alriyadh.com/2008/10/15/article380971

-صافي وليد، الاتجاهات التي غيرت العالم، الاقتصاد والعالم،10-7-2021

-عيد مايا، مرسوم الأسناد والتواقيع الإلكترونية في لبنان...العبرة بالتطبيق، مهارات نيوز،26-02-2024 المقال متاح على الموقع https://maharat-news.com/.

-عبد الرحمن ياسر، إدارة الموارد البشرية وتحديات التحول الرقمي في منظمات الأعمال، موسوعة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد3، العدد5، عام2019.

-نشابة عمر، قصر العدل يضيق بالدعاوى العالقة، جريدة الأخباربيروت20-9-2006.المقال متاح على موقع جريدة الأخبار https://www.al-akhbar.com/تاريخ

-الموسوي علي، وزير العدل يعلن بدء المرحلة التنفيذية لمشروع المعاملات القضائية، مجلة محكمة، عدد1300، تاريخ20-9-2024.

-الموسوي علي، إطلاق مشروع "الدمج الرقمي لنظام أوامر الدفع القضائية، مجلة محكمة 20-5-2024.

3. الرسائل والأطاريح

-بلال فاطمة، رسالة بعنوان دور الذكاء الإصطناعي في تقرير العدالة الناجزة، كلية القانون قط، كانون الثاني 2023.

4. القوانين

-الدستور اللبناني، المادة20.

-المرسوم 4168 تاريخ 1993المتعلق بإنشاء دائرة العلوماتية في وزارة العدل، منشور في الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد 8 بتاريخ 28-10-1993.

-قانون القضاء العدلي اللبناني ،16-9-1983، المادة 114-115-118-119، منشور في الجريدة الرسمية اللبنانية عدد45 تاريخ 10-11-1983،

-مرسوم الاسناد الإلكترونية رقم 14115، منشور في الجريدة الرسمية اللبنانية عدد43 تاريخ 24-10-2024.

-مرسوم المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، المادة 8، منشور في الجريدة الرسمية اللبنانية بتاريخ 18 تشرين 10-2018.

5. المقابلات

-الحجار وسيم، رئيس قسم المعلوماتية السابق في وزارة العدل، التحول الرقمي في وزارة العدل، مقابلة -خاصة23-2-2024.

-الرياشي نجلا، وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية ،مرسوم الاسناد الإلكترونية، مقابلة منشورة في جريدة نداء الوطن، تاريخ 15-2-2024.

-إسكندر داني ،موظف في شركة سيل، الخدمات القضائية الإلكتروني ،مقابلة خاصة، في 14-4-2025.

6. المواقع

https://www.nna-leb.gov.lb

/https://omsar.gov.lb

/https://ftp.almarkazia.com

http://www.ad-dawra.com

، https://dafater.sa،

.https://mqalaat.com

فهرس أبجدي للعناوين

أ. المقدمة

ب.القسم الأول: مشروع مكننة محاكم لبنان يبدأ من قصر عدل بيروت

ج.الفصل الأول: قصر عدل بيروت خطوة جديدة نحو المكننة

د.الفرع الأول: هيكلية قصر العدل بيروت ومركز المعلوماتية

هـ.الفرع الثاني: نظام العمل في العدلية

و.الفصل الثاني: المكننة خطوة أساسية لتسريع تحقيق العدالة

ز.الفرع الأول: نشاطات وأهداف العدلية

ح.الفرع الثاني مشاريع المكننة في العدلية

ط.القسم الثاني: الواقع الصعب ورؤية نحو مستقبل أفضل

ي.الفصل الأول: تطبيق مشاريع المكننة في العدلية

ك.الفرع الأول:فشل مشاريع المكننة السابقة

ل.الفرع الثاني: الخطوة الأولى نحو التحول الرقمي

م.الفصل الثاني: خطوات إستراتجية نحو المستقبل الرقمي

ن.الفرع الأول: استراتجية التحول الرقمي

س.الفرع الثاني: التطبيقات الإلكترونية الممكنة في محاكم لبنان

ض: الخاتمة

الفهرس

الإهداء .....أ

الشكر .....ب

الملخص: ..... ج

RESUMÈ .....د

ملخص تصميم التقرير .....و

المقدمة 1

القسم الأول: مشروع مكننة محاكم لبنان يبدأ من قصر عدل بيروت..... 6

الفصل الأول: قصر عدل بيروت خطوة جديدة نحو المكننة..... 7

الفرع الأول: هيكلية قصر العدل بيروت ومركّز المعلوماتية 7

الفقرة الأولى: هيكلية قصر العدل 7

الفقرة الثانية: مركز المعلوماتية القانونية والقضائية في وزارة العدل 8

الفرع الثاني: نظام العمل في العدلية..... 10

الفقرة الأولى: نظام الموظفين 10

الفقرة الثانية: دوام العمل..... 11

الفصل الثاني: المكننة خطوة أساسية لتسريع تحقيق العدالة 13

الفرع الأول: نشاطات واهداف العدلية 13

الفقرة الأولى: النشاطات والأهداف..... 13

الفقرة الثانية: بين المكننة والتحول الرقمي..... 14

مفهوم مكننة العمل:..... 14

الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي : 15

الفرع الثاني: مشاريع المكننة في العدلية 17

الفقرة الأولى: مشروع مكننة المحاكم في بيروت 18
الفقرة الثانية: المشاريع المتفرعة 19
القسم الثاني: الواقع الصعب ورؤية نحو مستقبل أفضل 22
الفصل الأول: تطبيق مشاريع المكننة في العدلية..... 23
الفرع الأول: فشل مشاريع المكننة السابقة 23
الفقرة الأولى: إنجازات واخفاقات سابقة..... 23
الفقرة الثانية: الوضع الحالي والمشاكل 26
الفرع الثاني: الخطوة الأولى نحو التحول الرقمي 29
الفقرة الاولى :مرسوم الأسناد والتواقيع الإلكترونية 29
الفقرة الثانية: الخدمات القضائية الإلكترونية..... 31
الفصل الثاني :خطوات استراتيجية نحو المستقبل الرقمي..... 35
الفرع الاول: استراتيجية التحول الرقمي..... 35
الفقرة الاولى :الأسس 36
الفقرة الثانية :الدعائم..... 38
الفرع الثاني: التطبيقات الإلكترونية الممكنة في محاكم لبنان 41
الفقرة الأولى: المحكمة الإلكترونية..... 42
الفقرة الثانية: أهمية المحكمة الإلكترونية 44
الخاتمة..... 47
لائحة المراجع والمصادر 49
فهرس أبجدي للعناوين..... 52